الأمم المتحدة

A/CN.10/PV.348

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح

الجلسة ٣٤٨

الثلاثاء ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سيك ..... (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

انتخاب أعضاء المكتب الآخرين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل انتقال الهيئة إلى الاستماع للوفود في المناقشة العامة، هناك مسألة أكثر إلحاحا فيما يتعلق بتنظيم الأعمال، وهي انتخاب رئيسي الفريقين العاملين. وأفهم أن هناك اتفاقا عاما بشأن الترشيحات لمنصبي رئيسي الفريقين العاملين. وإن لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن الهيئة ترغب في تنتخب بالتزكية السيد خيرات عبد الرحمانوف – الممثل الدائم لكازاخستان – والسيد بوشعيب الأومني – الوزير المفوض في البعثة الدائمة للمغرب – رئيسين للفريق العامل الأول والفريق العامل الثاني على الترتيب.

تقرر ذلك.

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في بداية مداولات هيئة نزع السلاح، سنبدأ بقائمة المتكلمين المدرجين في المناقشة العامة. وأود أن أحث الوفود التي لم تقم بعد بتسجيل أسمائها في القائمة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وحيث إنه ليس لدينا سوى يوم ونصف للمناقشة العامة، وبغية تحسين استغلال الوقت المتاح لنا خلال التبادل العام للآراء، أقترح أن نبقي على ممارسة استخدام قائمة متجددة بأسماء المتكلمين، وهي مفتوحة حاليا لجميع الوفود التي ترغب في أخذ الكلمة. وأود أيضا أن أذكر جميع الوفود المسجلة بالفعل في القائمة بأن تضع في الاعتبار أن القائمة المتجددة تعني أنه ينبغي الاستعداد للتكلم في أي وقت، ربما في وقت أقرب مما كان مقررا في الأصل.

كما أود أن أذكر الوفود بأننا سوف نتبع الشكل المعتمد لمدة البيانات، وهو ١٥ دقيقة بالنسبة للوفود التي تتكلم باسم المجموعات و ١٠ قائق للوفود التي تدلي ببيانات بصفتها الوطنية.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني التكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الدورة الموضوعية لهذا العام. كما أهنئ سائر أعضاء المكتب ورئيسي الفريقين العاملين، السفير خيرات عبد الرحمانوف

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ممثل كازاخستان، والوزير المفوض بوشعيب الأومني ممثل المغرب، على انتخابهما، وأود أن أؤكد للهيئة التعاون الكامل من جانب الحركة.

وتشدد الحركة على الحاجة إلى تحقيق نتائج ملموسة في دورة هيئة نزع السلاح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ وتحث جميع الدول الأعضاء على إبداء ما يلزم من المرونة والإرادة السياسية تحقيقا لهذه الغاية. وبينما تسلط الضوء على أهمية المناقشات التي دارت في الدورة الأخيرة، فإن الحركة على استعداد للتعاون بنشاط وعلى نحو بناء مع جميع الأطراف من أجل الاتفاق على توصيات محددة بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

وتؤكد الحركة على موقفها الثابت بشأن الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن تصميمها على تعزيز تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للتفاوض في هذه المجالات. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة من جديد على أهمية هيئة نزع السلاح ومركزيتها – بعضويتها العالمية، وباعتبارها الهيئة المتخصصة والتداولية الوحيدة داخل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة – للنظر في قضايا محددة تتعلق بنزع السلاح وتقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة.

وقد أسهمت الهيئة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة في الماضي، بما في ذلك من خلال التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المبادئ التوجيهية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة التقليدية. وتأسف حركة عدم الانحياز لعدم تمكن الهيئة من تحقيق النجاح خلال الدورات السابقة، بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية والمواقف المتشددة التي اتخذها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وتؤكد الحركة مجددا على قلقها البالغ إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات والتعهدات بنزع السلاح النووي التي قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية وتدعوها الحركة بقوة إلى تحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية، وأسلحتها ومنظومات إيصالها وفقا لالتزاماتها القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتعهد القاطع الذي قطعته في عام ٢٠٠٠ وأعيد التأكيد عليه مرة أخرى في عام ٢٠١٠ في الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية لتلك السنوات.

تؤكد حركة بلدان عدم الانحياز بأن إحراز التقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين من جميع جوانبهما أمر أساسي لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، تؤكد الحركة ضرورة عدم جعل نزع السلاح النووي، باعتباره على رأس الأولويات التي حددتها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وباعتباره التزاما قانونيا متعدد الأطراف، مشروطا بتدابير بناء الثقة أو أي جهود في مجال عدم الانتشار النووي.

وتؤكد الحركة بأن قرار الجمعية العامة ٥٨/٦٩، المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي“، يقدم خارطة طريق ملموسة لتحقيق هدف نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، يجب أن تبدأ المفاوضات كأولوية ملحة في مؤتمر نزع السلاح، من أجل الإبرام السريع لاتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، لحظر حيازتها وتطويرها وإنتاجها وامتلاكها وإجراء التجارب عليها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، والعمل على تدميرها، مما من شأنه تمكين المجتمع الدولي من إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي. وفي نفس الوقت، يعتمد ذلك على وجود إرادة سياسية قوية، التي بدونها لا يمكن لأي توصية مساعدتنا على التغلب على المأزق الحالي.

وفي سياق ذلك القرار، تدعو الحركة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية،

والبرلمانيين، ووسائل الإعلام والأفراد إلى الاحتفال في ٢٦ أيلول/سبتمبر، باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، من خلال جميع وسائل التعليم وأنشطة التوعية العامة بشأن التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية وضرورة القضاء عليها قضاء تاما.

ومؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، الذي سيعقد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، كما تقرر من خلال ذلك القرار نفسه، سيتيح في الواقع للمجتمع الدولي فرصة لاستعراض التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي وتقديم توصيات ملموسة للحفاظ على الزخم الذي سيحدثه المؤتمر الرفيع المستوى، وتكثيف الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

كما ترحب الحركة باستمرار النظر في العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، بما في ذلك مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي عقد بدعوة من النمسا يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتؤكد الحركة بأن القضاء التام على الأسلحة النووية يمثل الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وإلى غاية أن يتم القضاء عليها، يتعين أن تقدم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، باعتبار ذلك يشكل مسألة ذات أولوية عالية، ضمانات أمنية شاملة وغير مشروطة، وغير تمييزية وملزمة قانونا، ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية في جميع الظروف.

وتؤكد الحركة بأن تحسين الأسلحة النووية القائمة، أو تطوير أنواع جديدة منها، يتعارض مع الهدف المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي كالتزام قانوني متعدد الأطراف، فضلا عن الالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد. وتؤكد الحركة من جديد أهمية تطبيق الدول الحائزة للأسلحة النووية لمبادئ الشفافية واللارجعة والتحقق الدولي فيما يخص جميع التدابير المتعلقة بالوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المترتبة عليها في مجال نزع السلاح النووي.

إن الحركة تؤكد أهمية الإعمال الكامل للحق غير القابل للتصرف للبلدان النامية في تطوير الأبحاث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها، بما في ذلك الحق السيادي في تطوير دورة الوقود النووي على الصعيد الوطني بشكل كامل، للأغراض السلمية دون تمييز، والمشاركة قدر الإمكان في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وتؤكد الحركة مرة أخرى بأنه من الأفضل معالجة الشواغل المتعلقة بالانتشار النووي، من خلال إبرام اتفاقات عالمية متعددة الأطراف وشاملة وغير تمييزية متفاوض عليها. وينبغي أن تكون ترتيبات مراقبة عدم الانتشار، شفافة ومفتوحة أمام مشاركة جميع الدول، وينبغي ألا تفرض قيودا على الحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا المستخدمة للأغراض السلمية التي تحتاجها البلدان النامية. وتؤكد الحركة ضرورة أن تحل المسائل المتعلقة بالانتشار من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية. وينبغي أن تندرج التدابير والمبادرات المتخذة في هذا الصدد في إطار القانون الدولي، ويتعين أن تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وتشدد الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على أهمية الوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمري ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ الاستعراضيين للمعاهدة، وتنفيذ خطط العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتؤكد الدول الأعضاء في الحركة والأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أيضا، ضرورة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، الذي يشكل جزءا أساسيا لا يتجزأ من

حزمة من المقررات التي تم التوصل إليها بدون تصويت، وأتاحت تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى عام ١٩٩٥، بدون المزيد من التأخير، ويؤكد بأن هذا القرار لا يزال ساريا إلى أن تتحقق أهدافه.

إن الدول الأطراف في المعاهدة، تعبر عن خيبة أملها العميق جراء عدم عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الذي كان من المقرر عقده خلال عام ٢٠١٢، على الرغم من قرار المؤتمر الاستعراضي المتخذ بتوافق الآراء خلال عام ٢٠١٠. إن ذلك يتعارض مع نص وروح القرار ١٩٩٥ وينتهك الاتفاق الجماعي الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠١٠. وتؤكد الدول الأطراف في المعاهدة بأن الالتزامات والتعهدات فيما يتعلق بالمنطقة، على النحو الوارد في القرار ١٩٩٥ وخطة عمل ٢٠١٠، لا تزال سارية المفعول و لم تنفذ بعد. وهي ترفض بشدة العوائق المزعومة التي تذرع بها الدعاة لعقد المؤتمر، لعدم عقده في الموعد المحدد.

وفي هذا السياق، تأسف الدول الأطراف في المعاهدة، لكون إسرائيل الطرف الوحيد في الشرق الأوسط الذي رفض المشاركة في المؤتمر على النحو المطلوب في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وتدعو دول الحركة الأطراف في المعاهدة إلى التنفيذ الكامل والفوري لقرار عام ١٩٩٥ وخطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط، من أجل تجنب أي انعكاسات سلبية على فعالية ومصداقية المعاهدة، وعملية استعراضها عام ٢٠١٥، ونزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار ككل. وفي هذا الصدد، تذكّر الحركة بأن رؤساء الدول أو الحكومات، بينما دعموا بقوة في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة طهران الذي عقد خلال شهر آب/أغسطس ٢٠١٢، إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، فإنهم دعوا جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات عاجلة وعملية لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وريثما تُنشأ تلك المنطقة، فإن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تطالب إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار و لم يعلن عن نيته في أن يفعل ذلك، بالتخلي عن امتلاك الأسلحة النووية والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بدون شروط مسبقة أو تأخير، وإخضاع كل منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على الفور، وإجراء أنشطتها المتصلة بالطاقة النووية وفقاً لنظام عدم الانتشار. وتعرب عن قلقها الشديد إزاء حيازة إسرائيل للقدرة النووية، مما يشكل تهديداً خطيراً ومستمراً لأمن الدول المجاورة، فضلاً عن الدول الأخرى. وتدين إسرائيل لاستمرارها في تكديس ترسانات نووية، وتدعو إلى الحظر التام والكامل لنقل كافة المعدات ذات الصلة بالمواد النووية المستخدمة في استحداث المواد والمرافق والموارد أو الأجهزة، وتقديم المساعدة في المجالات العلمية أو التكنولوجية المتصلة بالطاقة النووية لإسرائيل. وتؤكد حركة عدم الانحياز الحاجة إلى إرادة سياسية قوية وحقيقية لدعم آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، في مفاوضات خاصة خلال مؤتمر نزع السلاح، الذي يظل الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح.

ختاماً، تؤكد الحركة مجدداً دعمها الكامل لعمل الهيئة، وترى أنه ينبغي دعمها بالإرادة السياسية بغية تحقيق نتائج ملموسة لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار عالمياً.

السيد لاسو مندوزا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

في البداية، تود جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٥، كما

نتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين. ونود أن نعرب عن تقديرنا للسفير فلاديمير دروبنياك، ممثل كرواتيا، لعمله الدؤوب كرئيس لهيئة نزع السلاح في العام الماضي.

تؤكد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من جديد أهمية هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة داخل آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح التي تتيح إجراء مداولات متعمقة بشأن قضايا محددة في ميدان نزع السلاح، مما يفضي إلى تقديم توصيات ملموسة إلى الجمعية العامة. وتكرر الجماعة استعدادها للعمل بشكل بناء من أجل إنجاز المهام الموكلة للهيئة.

وتشير الجماعة إلى القرار التاريخي الذي اتخذه رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء الذين اجتمعوا في هافانا بمناسبة انعقاد القمة الثانية للجماعة في يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رسمياً منطقة سلام، تؤكد مرة أخرى التزامها المستمر بحل النزاعات بالوسائل السلمية، بغية إزالة التهديد باستخدام القوة أو استخدامها من منطقتنا إلى الأبد. وقد أكدنا على ذلك القرار مجدداً خلال القمة الثالثة التي عقدت في بيلين، كوستاريكا، يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير.

والدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تشدد على ضرورة المضي قدماً نحو الهدف الرئيسي لنزع السلاح النووي وتحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، فإننا نعرب عن رفضنا لتعزيز الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة من تلك الأسلحة، الأمر الذي يتعارض مع الالتزام بنزع السلاح النووي. ونؤكد أيضا على ضرورة القضاء على دور الأسلحة النووية في المذاهب الاستراتيجية وفي السياسات الأمنية.

ونعرب عن دعمنا القوي لإبرام صكوك عالمية ملزمة قانوناً بما يفضي إلى نزع سلاح نووي فعال، لا رجعة عنه ويمكن التحقق منه، بغية تحقيق هدف القضاء التام على جميع الأسلحة النووية وفقاً لجدول زمني متفق عليه في إطار متعدد الأطراف. ونرحب باقتراح كوبا الذي يرمي إلى اعتماد صك ملزم قانوناً بشأن نزع السلاح النووي، الذي قدم في المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المعقود في فيينا يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، نود التنويه إلى أن رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وافقوا خلال قمة الجماعة التي عقدت في بيلين، كوستاريكا، يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير على التعهد الذي قطع في النمسا.

وتدعو الدول الأعضاء في الجماعة إلى التفاوض حول صك عالمي وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية واعتماده في أقرب وقت ممكن. وإذ نشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦، تؤكد الدول الأعضاء في الجماعة مجدداً أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة. وتكرر الجماعة أن الضمان الوحيد الفعال ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو القضاء عليها وحظرها نهائياً.

وتعرب الدول الأعضاء في الجماعة عن بالغ القلق إزاء الأثر الإنساني والعواقب العالمية الطويلة الأجل لأي استخدام عارض أو متعمد للأسلحة النووية. ونرى أنه ينبغي إثارة تلك المسألة كلما نوقشت الأسلحة النووية. وعليه، فإننا نثني على تنظيم المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، التي عقدت في أوسلو ونايايريت والمكسيك وفيينا، للمداولات التي جرت خلالها وإسهاماتها في الخطاب العالمي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وكما تبين شهادات الناجين والبيانات والأدلة العلمية، تشكل الأسلحة النووية تهديداً خطيراً للأمن ولتنمية الشعوب

وللحضارة عموماً. وعلاوة على ذلك، فقد تأكد أنه ما من دولة أو منظمة دولية لديها القدرة على التصدي بنجاح وتقديم المساعدات الإنسانية والحماية في حالة وقوع انفجار نووي. كما أبرزت تلك المؤتمرات الخطر المستمر جراء تفجير سلاح نووي، سواء عن طريق الصدفة أو عن عمد.

ولدى إنشاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أكدنا شعورنا بالفخر بمنطقتنا كونها أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تعلَن منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومن خلال معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمعروفة أيضاً باسم معاهدة تلاتيلولكو، نؤكد من جديد أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية المعترف بها دوليا يعزز السلم والأمن الدوليين، فضلاً عن تعزيز نظام عدم الانتشار، ويشكل إسهاماً مهماً في تحقيق نزع السلاح النووي. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب كل التحفظات على بروتوكولي معاهدة تلاتيلولكو واحترام طابع نزع السلاح النووي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مما يساعد على القضاء على إمكانية استخدام الأسلحة النووية ضد بلدان المنطقة.

إن معاهدة تلاتيلولكو، ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نقطتان مرجعيتان سياسيتان وقانونيتان ومؤسسيتان في إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم. وتجربة الوكالة هي أيضا بمثابة تراث هام للمجتمع الدولي لاستلهام إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية.

وتأسف جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعدم تنفيذ الاتفاق المتعلق بعقد مؤتمر دولي بشأن إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وبالإضافة إلى أنه من شأن هذا الإعلان أن يشكل إسهاما هاما في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، فإن الجماعة تعتقد بقوة أن إنشاء هذه المنطقة سيمثل خطوة هامة في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط. وتحث الجماعة على عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن، كما هو متفق عليه من قبل الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، خلال السنوات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

ونؤكد من جديد التزام دولنا الأعضاء في المعاهدة بالتنفيذ الكامل لركائزها الأساسية الثلاث المتمثلة في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. كما نؤكد على الحق الثابت للدول في تطوير الطاقة النووية وإجراء أبحاث بشأنها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، دون تمييز، وبما يتفق مع المادتين الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة. كما تؤكد الجماعة التزام جميع الأطراف في المعاهدة بتسهيل المشاركة إلى أقصى قدر ممكن في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

كما تؤكد الجماعة أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي، تحث الدول التي لم تقم بذلك بعد، على الانضمام إلى المعاهدة باعتبارها دولا غير نووية. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، والمضي قدما في اتجاه القضاء التام على تلك الأسلحة. ونحثها على التنفيذ الكامل والفوري لـ ١٣ خطوة عملية الرامية إلى نزع السلاح النووي، المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، فضلا عن خطة العمل التي جرى اعتمادها خلال المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠١٠. وتعرب الجماعة عن استعدادها للمشاركة بشكل كامل في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة الذي سيعقد في نيويورك في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٢٢ أيار/مايو. إن الجماعة تحث الدول المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة، التي يعد تصديقها ضروريا لدخولها

حيز النفاذ، على تسريع عملية التوقيع و/أو التصديق على هذا الصك بوصف ذلك يشكل مسألة ذات أولوية، ودليلا على إرادتها والتزامها السياسيين، بتحقيق السلم والأمن الدوليين.

ونحن نتذكر أول اجتماع للجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تسلط الجماعة الضوء على عزمها على ضمان المتابعة المناسبة للقرار 68/32، بعنوان ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بترع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“. ونرحب بقرار الجمعية العامة عقد مؤتمر رفيع المستوى في موعد لا يتجاوز ٢٠١٨ لتحديد التدابير والإجراءات الرامية للقضاء على الأسلحة النووية في أقصر مدة ممكنة، من أجل اعتماد معاهدة تحظر تطوير الأسلحة النووية وإنتاجها وشراءها واختبارها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تدميرها خلال فترة زمنية يتم الاتفاق بشأنها في الإطار المتعدد الأطراف. كما ترحب الجماعة أيضا بتحديد ٢٦ أيلول/سبتمبر يوما دوليا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونود تسليط الضوء على الأنشطة التي ستتم في جميع أنحاء العالم لتخليد الذكرى الأولى لهذا اليوم، وندعو الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات في كل عام لإحياء ذكرى ذلك اليوم.

إن الجماعة مقتنعة بالدور الهام التي تؤديه التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، فيما يخص تعزيز التفاهم والشفافية والتعاون بين الدول، وتعزيز الاستقرار والأمن، في تقيد صارم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بالطبيعة الطوعية والمخاوف الأمنية المحددة وأوضاع الدول. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة بتوافق الآراء.

وقد إتخذت منطقتنا خطوات هامة في اتجاه تنفيذ تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، الأمر الذي يسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإننا نشجع الدول الأعضاء على تعزيز وتحسين وتوسيع تدابير بناء الثقة على جميع المستويات حسب الاقتضاء. وفي هذا الصدد، ترحب الجماعة بمجمل تدابير الشفافية وبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، التي التزمت بها الدول المعنية بالفعل، في مناطقها الرئيسية أو الفرعية، فضلا عن معلومات عن هذه التدابير تقدم بشكل طوعي إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وإلى تقرير الأمم المتحدة بشأن النفقات العسكرية.

كما تؤكد الجماعة الأهمية الحاسمة لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتقر بإسهامه الكبير في الجهود المبذولة في هذا المجال. وتؤكد أيضا ضرورة تنفيذه الكامل والفعال. إن الجماعة تؤكد بأن اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج العمل في عام ٢٠١٢، قد حدد هدفا وجدولا زمنيا واضحيين للمجتمع الدولي، لتعزيز جهوده الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وتؤكد الجماعة من جديد أهمية الصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. وتؤكد الجماعة ضرورة استمرار العمل على المستوى المتعدد الأطراف في إطار برنامج العمل بطريقة شفافة وغير تمييزية، والمضي قدما في اتجاه اعتماد صكوك ملزمة قانونا بشأن الوسم والتعقب والسمسرة غير المشروعة، من أجل منع تسرب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للسوق غير المشروعة.

كما نحيط علما بالوثيقة الختامية لاجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤، ونتطلع إلى المشاركة

بنشاط في دورة استعراض برنامج العمل خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، بما في ذلك الاجتماع الثاني المفتوح العضوية للخبراء الحكوميين الذي عقد خلال شهر حزيران/يونيه.

ووافقت الجماعة في إطار إعادة تأكيدها أهمية التعاونين الإقليمي والدولي لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذخائرها، ومكافحته واستئصاله، على إنشاء فريق عمل لدراسة جريمة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. ولدى ذلك الفريق ولاية دراسة هذه المسألة بشكل شامل، من أجل تقديم مقترحات لآليات وإجراءات من شأنها أن تتيح لنا أن ننسق بشكل أفضل وأكثر فعالية جهودنا، على أساس الاحترام الكامل للقانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، لتعزيز ومنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الفئة من الأسلحة، بما يعود بالنفع على أمن المواطنين.

وتتوقع جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تسهم معاهدة تجارة الأسلحة، أول صك ملزم قانوناً بشأن تجارة الأسلحة، في تهيئة استجابة فعالة إزاء النتائج الخطيرة الناجمة عن الاتجار غير المشروع وغير المنظم بالأسلحة بالنسبة للكثير من الشعوب والدول، وبخاصة من خلال تحويل الأسلحة إلى جهات من غير الدول أو إلى مستخدمين غير مأذون لهم والذين يكونون مرتبطين غالباً بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. ونأمل كذلك في أن تسهم هذه المعاهدة في منع نشوب النزاعات المسلحة والعنف المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الصكوك الدولية لحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وفي نفس الوقت، في ضوء دخول المعاهدة حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ندعو إلى تنفيذها بشكل متوازن وشفاف وموضوعي مع احترام الحق السيادي لجميع الدول في تأمين الدفاع عن النفس، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ونشيد برغبة المكسيك في استضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٥، ونؤكد على قيادتها خلال العملية التحضيرية لذلك الاجتماع، فضلا عن تطلع ترينيداد وتوباغو إلى استضافة أمانة المعاهدة.

لا تزال مسألة الألغام المضادة للأفراد تستوجب اهتمام المجتمع الدولي. وترحب الجماعة بإعلان أمريكا الوسطى منطقة خالية من الألغام. وتنوه الجماعة بقيمة المساعدة التي تقدمها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتشدد مجموعتنا على أهمية التعاون لإزالة الألغام وتقديم المساعدة إلى الضحايا، وتأمل في استمرار النجاحات التي تحققت في السنوات الأخيرة. ونحيط علما أيضا بإعلان مابوتو + ١٥ الذي اعتمد في المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

وتدعم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الجهود الدولية الرامية إلى الحد من المعاناة التي تسببها الذخائر العنقودية واستخدامها ضد السكان المدنيين في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني. كما تدرك وتقدر رغبة أي دولة في اتخاذ خطوات فورية متفق عليها بين أطراف متعددة فيما يتعلق بالمشاكل الإنسانية الناجمة عن الذخائر العنقودية. وبالمثل، ننوه بانضمام بليز مؤخرا لاتفاقية الذخائر العنقودية وإنشاء منطقة أمريكا الوسطى الخالية من الذخائر العنقودية خلال الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية الذي عقد في سان خوسيه، بكوستاريكا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

وفي الختام، تؤكد الجماعة من جديد دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة المتخصصة التفاوضية الوحيدة في إطار آليه نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتأسف الجماعة بشدة مرة أخرى لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من الاتفاق على برنامج عمله وتنفيذه. وتحث الجماعة الدول الأعضاء في المؤتمر كافة على إبداء الإرادة السياسية اللازمة لضمان بدء أعماله الموضوعية دون إبطاء باعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل ينهض

بجدول أعمال نزع السلاح النووي، بما في ذلك من خلال إجراء مفاوضات حول اتفاقية للأسلحة النووية؛ وحول صك عالمي وغير مشروط وملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية؛ وحول منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وبشأن إبرام معاهدة غير تمييزية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، بما يخدم أغراض عدم الانتشار ونزع السلاح على السواء.

وعلاوة على ذلك، فإن الجماعة تود أن تشير إلى العمل الهام الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمساعدة التي يقدمها إلى بلدان المنطقة بغية تنفيذ تدابير لنزع السلاح في مختلف المناطق.

وتأسف الجماعة لأن هيئة نزع السلاح لم تتمكن من تقديم توصيات في الدورات السابقة. ومن الأساسي أن تضطلع الهيئة بولايتها على نحو ما عبرت عنه الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمتين لإحراز تقدم بشأن هذه التوصيات.

وتؤكد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مجددا استعدادها للتعاون مع أعضاء الهيئة لتحقيق نتائج ملموسة خلال هذه الدورة. وتدعو الجماعة جميع الوفود إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة لتمكين هذه الهيئة التداولية التابعة للأمم المتحدة من الاضطلاع بولايتها وصياغة توصيات موضوعية لتقديمها إلى الجمعية العامة.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يهنئكم الوفد الهندي، سيدي، على انتخابكم رئيسا لدورة عام ٢٠١٥ لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ويؤكد لكم تعاونه الكامل. ونود أيضا أن نشكركم، سيدي، على المشاورات التي عقدتموها، بما في ذلك المضي قدما بأعمال الهيئة نحو اعتماد جدول أعمال في وقت سابق اليوم لدورتها المقبلة التي تمتد ثلاث سنوات. ونود أيضا أن نعرب عن تهانئنا لسعادة السيد خيرات عبد الرحمانوف، سفير كازاخستان، والوزير المفوض المغربي السيد الأُمني على الاضطلاع بمسؤوليات الفريقين العاملين، ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لهما.

ونؤيد البيان الذي أدلى به السفير بركايا، ممثل إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز.

تجتمع هيئة نزع السلاح في هذا العام في ظل خيبة أمل كبيرة لأنها لم تتمكن من اعتماد توصيات في عام ٢٠١٤، ولكن أيضا في ظل دعم قوي من الجمعية العامة، عبرت عنه في القرار ٧٧/٦٩ الذي دعا إلى تنشيط الهيئة في هذه الدورة الجديدة التي تمتد ثلاث سنوات. ولا تزال الهند تقدر قيمة دور الهيئة – وهي الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة ذات العضوية العالمية في مثلث آلية نزع السلاح والتي أنشئت بموجب الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وإذ نشير إلى النجاحات التي حققتها الهيئة في السابق في اعتماد مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن المسائل ذات القيمة المستمرة بالنسبة للمجتمع الدولي، من الأهمية بمكان التشديد على أن الصعوبات الحالية التي تواجهها هيئة نزع السلاح لا تتعلق بأوجه القصور المتأصلة في الآلية بقدر ارتباطها بانعدام الإرادة الساسية للدول الأعضاء في الاستثمار في التوصل إلى نتائج متعددة أطراف من شأنها إضافة قيمة دائمة للمجتمع الدولي بأسره. وفي فترة يتزايد فيها انعدام الثقة وترتفع حدة التوترات الدولية، فإن دور الهيئة بوصفها منبرا للحوار والتعاون يكتسي أهمية أكبر. ويمكن للهيئة أن تضطلع بالمزيد لتحسين أدائها من خلال إجراء مناقشات مركزة وموجهة نحو تحقيق النتائج بشأن البنود المدرجة في جدول أعمالها.

وتولي الهند الأولوية القصوى لنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي بصورة غير التمييزية ويمكن التحقق منها

والإزالة الكاملة للأسلحة النووية بطريقة تخضع لإطار زمني. وعلى هذا النحو، أيدت الهند الاقتراح الذي تقدمت به حركة عدم الانحياز بأن يشرع مؤتمر نزع السلاح في إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية. كما تدعم الهند، دون المساس بأولوية نزع السلاح النووي، بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح على أساس الولاية المتفق عليها.

وشاركت الهند في مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية على أمل أن يساعد الاهتمام المتجدد بأخطر التهديدات لبقاء البشرية الناجم عن استخدام الأسلحة النووية على توليدج زخم لفض ضوابط على استخدام الأسلحة النووية، ومن ثم تصحيح الخلل القائم في الخطاب القانوني الدولي الذي يركز حصرا على فرض قيود على حيازة تلك الأسلحة.

وقد دعونا إلى إجراء حوار مجد فيما بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء الثقة، والحد من احتلال الأسلحة النووية مكانة بارزة في الشؤون الدولية وفي المذاهب الأمنية. حظيت القرارات التي تقدّمها الهند في اللجنة الأولى بشأن اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية وتخفيض الخطر النووي بتأييد عدد كبير من الدول الأعضاء.

وقد ساهمت هيئة نزع السلاح بمبادئ توجيهية قيمة في مجال التدابير العملية لبناء الثقة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، وكانت قد شارفت على اعتماد توصيات بتوافق الآراء في العام الماضي، رغم أنها بقيت في النهاية بعيدة المنال. وثمة جدوى من البناء على تلك المناقشات المفيدة بهدف سد الثغرات المتبقية. وفي رأينا، لا تزال المبادئ الأساسية بشأن هذا الموضوع صالحة. يجب أن تظل مباشرة تدابير بناء الثقة واعتمادها من اختصاص الدول المعنية ورهناً بموافقتها، ويجب أن تنفذ على نحو يُشعر الدول المعنية بالارتياح حيالها.

وقد كلّفت الجمعية العامة الهيئة بأن تأخذ في الاعتبار الاقتراح الداعي إلى إدراج بند ثالث في جدول أعمالها لعام ٢٠١٥، والذي سيواصل الرئيس مشاوراته حياله. ومع أن أولويتنا لا تزال هذا البند من جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح النووي، فإننا لن نقف في طريق توافق الآراء بشأن إدراج بند ثالث في جدول الأعمال، لا سيما إذا كان ينطوي على إمكانية توسيع أرضية بناء توافق في الآراء ومساعدة المجتمع الدولي على الاستجابة بطريقة ملموسة إلى التحديات الجديدة والناشئة ذات الصلة بجدول أعمال نزع السلاح. ويمكن للهيئة أيضاً الاستفادة من خبرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في إعداد ورقات المعلومات الأساسية، حيثما توفر ما يكفي من الدعم للمعهد في القيام بذلك.

وفيما نبدأ دورة جديدة من الدورات التي تمتد لثلاث سنوات، تكتسي دورة هذا العام أهمية خاصة في إرساء أسس متينة لتحقيق التقدم في المستقبل. وأود أن أؤكد للهيئة الدعم والتعاون الكاملين من الوفد الهندي.

السيدة كوزنتسوفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): أود أولاً أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لهذا المنصب الهام. ونظراً لضيق الوقت، سأقدم نسخة مختصرة عن موقف روسيا، وسيعمم النص الكامل على الوفود من قبل الأمانة العامة.

كان الاتحاد الروسي على الدوام نصيراً قوياً للنهج الشامل ومتعدد الأطراف في معالجة مسائل نزع السلاح، شريطة أن يتفق مع مبادئ الاستقرار الاستراتيجي والأمن المتساوي وغير المنقوص للجميع. ونؤكد من جديد الدور المركزي للأمم المتحدة في الجهود الدولية الرامية إلى ضمان الاستقرار العالمي ومكافحة التحديات والتهديدات الجديدة. ونحن ملتزمون بالعمل على تعزيز فعالية آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وتحسينها، والتي تشكّل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة جزءاً لا يتجزأ منها.

وما من شك في أن الهيئة ينبغي أن تفيَ بولايتها. إن المهمة المسندة إليها قبل ٤٠ عاماً تقريباً في الدورة الاستثنائية

الأولى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح، من تقديم توصيات بشأن مختلف المشاكل في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، لم تفقد شيئاً من أهميتها. وفي رأينا، فالدراية الراسخة للهيئة وسنوات الخبرة هي أكثر ضرورة من أي وقت مضى في تسوية مسائل الأمن الدولي والاستقرار العالمي.

وينبغي ألا نكون تحت تأثير أي أوهام. فالمشاكل التي تمنع العناصر الأخرى في ثالوث الأمم المتحدة لنزع السلاح من العمل بفعالية موجودة في الهيئة كذلك. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى الدول من أجل الاحترام المتبادل للاختلافات في أولوياتها. ونحن على استعداد للنظر في أي أفكار ترمي إلى تعزيز فعالية الهيئة، بيد أن المعيار الرئيسي ينبغي أن يكون مبدأ ”عدم إلحاق الضرر“. تملك الهيئة احتياطياً من الخبرة في العمل المنتج استناداً إلى نظامها الداخلي الحالي ويقوم على مبدأ توافق الآراء، وهو أساسي لعملية التفاوض في مجال تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف. والتخلي عن مبدأ توافق الآراء سيكون محفوفاً بالعواقب المضرّة بالأمن الدولي.

وسوف يفتتح المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو ربما أهم حدث في مجال عملنا، بعد ثلاثة أسابيع من الآن. إننا نعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الأساس لنظام الأمن الدولي وعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. وستكون إحدى المهام الأكثر أهمية للمؤتمر هي التأكيد على الالتزام بأهداف المعاهدة والالتزامات التي تفرضها، بالإضافة إلى تعزيز المعاهدة، استناداً إلى خطة العمل طويلة الأجل للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (Vol I))، التي ما زالت تحتفظ بأهميتها. وينبغي أن تنفّذ أحكامها المستندة إلى توافق الآراء القائم على التوازن بين الدعائم الثلاث للمعاهدة – عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونأمل أن ينجح المؤتمر الاستعراضي أيضاً في صياغة قرارات جديدة متابعة لخطة العمل.

إن تحرير العالم من التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، لا يزال واحدا من أعلى أولويات المجتمع الدولي. وما فتئت روسيا تعمل بنشاط من أجل هذه الغاية باتخاذ خطوات ملموسة للحد من ترساناتها النووية وتقليصها، والتي تم الحد منها بشكل كبير في ربع القرن الأخير. وتستمر هذه العملية بموجب أحكام المعاهدة المبرمة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، والتي لن تتجاوز ترسانة روسيا الاستراتيجية وفقاً لها ١ ٥٥٠ من الرؤوس الحربية النووية بحلول عام ٢٠١٨ على ٧٠٠ منصة إطلاق منشورة. ونحن نعمل بنشاط لتنفيذ هذا الهدف.

وكما أكّد فلاديمير بوتين رئيس الاتحاد الروسي، فنحن على استعداد لإجراء حوار موضوعي جادّ بشأن قضايا نزع السلاح النووي – ولكن حواراً جادّاً وحسب، دون الكيل بمكيالين. وعلى وجه الخصوص، فمن الضروري أن نأخذ في الاعتبار قدرات الأسلحة غير النووية العالية الدقة. ولا يمكننا أن نسمح بحالة تكسب فيها البلدان الرائدة في تطوير هذه المنظومات وإنتاجها ميزة عسكرية واضحة، تعززها دفاعات القذائف التسيارية، الأمر الذي يهدد بتدمير التوازن الاستراتيجي وزعزعة استقرار الوضع الدولي بصفة عامة.

ونعتقد أننا لا يمكننا إحراز تقدم نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية دون تهيئة الظروف الدولية المناسبة التي تمكّننا من خفض الأسلحة النووية والحد منها مع تعزيز الاستقرار الاستراتيجي وتوفير الأمن المتساوي وغير المنقوص للجميع. وهو بالتحديد المسار المتوخى في القرارات التي تم اتخاذها في إطار معاهدة عدم الانتشار. ولا يزال نشر الولايات المتحدة لمنظومتها الدفاعية العالمية المضادة للقذائف من جانب واحد ودون قيود أحد العوامل الأكثر تدميراً. إن المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف التي تملكها الولايات المتحدة قد نُفذت تحت ذرائع مصطنعة وعلى حساب أمن الدول الأخرى، مما أدّى بشكل خطير إلى تعقيد العلاقات الدولية ليس في المنطقة الأوروبية – الأطلسية

فحسب، بل وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتعجيل الولايات المتحدة بنشر منظومتها الدفاعية المضادة للقذائف سيكون عقبة خطيرة في طريق نزع الأسلحة النووية ويهيئ ظروفاً خطرة يمكن أن تؤدي إلى استئناف سباق التسلح النووي.

لا يمكن التخفيف من هذه الحالة إلا إذا احتكمت الدول التي تطوّر قدرات في المجال المضاد للقذائف – ليس بالأقوال وإنما بالأفعال – إلى المبدأ العالمي المتفق عليه في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي ينص على أنه من غير المقبول أن تحاول دولة واحدة تعزيز أمنها الوطني على حساب أمن الدول الأخرى. وينبغي أن يصبح التقيد الصارم بهذه القاعدة نقطة انطلاق للبحث عن نتائج مقبولة للطرفين في أي مسألة من مسائل الأمن الدولي.

وهناك عامل سلبي آخر من الناحية الاستراتيجية هو عدم رغبة بعض الدول في التخلي عن احتمال وضع أسلحة في الفضاء الخارجي واتخاذ الخطوات اللازمة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولا سيما تلك التي من شأنها أن تمكن من التوصّل إلى اتفاق دولي ملزم قانوناً. ويمكن أن يكون مشروع معاهدة روسيا والصين بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستعمالها ضد أجسام في الفضاء الخارجي أساساً لاتفاق من هذا القبيل.

وتحظى الصيغة المستكملة لمشروع المعاهدة، وهي قيد المناقشة في مؤتمر نزع السلاح، بتأييد جميع الدول المتحلية بالمسؤولية.

وأحد التدابير المؤقتة الهامة المتعلقة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي هو المبادرة الروسية لعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وتتمتع مبادرتنا بالفعل بالدعم الرسمي لجميع بلدان منظمة معاهدة الأمن الجماعي، فضلا عن البرازيل وإندونيسيا وسري لانكا والأرجنتين وكوبا. ويستعد عدد أكبر من الدول في الوقت الحالي للاقتداء بذلك المثال الممتاز. وخلال الدورة الحالية للجمعية العامة، اتخذ قرار بشأن المسألة للمرة الأولى، بمشاركة ٣٤ دولة في تقديمه. ودل التصويت على ذلك القرار على أن مبادرتنا تتمتع بتأييد كاسح من المجتمع الدولي. ولم تظهر الدول التي أجبرت على الامتناع عن تأييد القرار تبعيتها للدول التي تعتزم وضع أسلحة في الفضاء الخارجي فحسب، بل أثبتت عجزها عن الإعراب عن وجهات النظر الخاصة بها.

وفيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي، فإن المطلوب اتخاذ المزيد من الخطوات، لا سيما من جميع الدول التي لديها قدرات للأسلحة النووية. وعلى جميع تلك الدول أن تشارك في العملية. ففي إطار المعاهدة الجديدة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، خلصت روسيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه لا بد أيضا من إدراج الدول الثالثة. ومن الواضح أنه يجب وضع الأطر المتعددة الأطراف والسياسية والمعيارية ذات الصلة من أجل معالجة المسألة. وبطبيعة الحال، نحن نرحب بالخطوات الانفرادية التي اتخذتها فرادى الدول للحد من إمكاناتها النووية؛ ومع ذلك ينبغي أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار كون تلك التدابير غير مجسدة في أية وثيقة قانونية دولية، وليست خاضعة للتحقق، وقد يعاد فيها النظر في أي وقت من الأوقات.

وضمن أكثر الأحداث الإيجابية الأخيرة، ينبغي أن ننظر إلى عملية نزع السلاح الكيميائي الفريدة التي حصلت في سوريا. فقد أمكن نقل جميع مواد الأسلحة الكيميائية من سوريا في الصيف الماضي وتدمير هذه المواد لاحقا بفضل الإرادة السياسية غير المسبوقة للحكومة السورية، والدعم السياسي والمادي الحاسم الذي قدمه الاتحاد الروسي، وبدون شك، الأعمال التي اضطلعت بها الأمم المتحدة، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول المهتمة الأخرى. ونعتقد أنه ينبغي القيام بأي عمل إضافي فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية السورية تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومنذ انضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أبدت دمشق شفافية تامة

وتعاونت بشكل كامل، وهو ما عكس في كثير من الأحيان في وثائق الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

كما نلفت الانتباه إلى الأسلحة التقليدية الشديدة الفتك التي توجد في الدول والمناطق وتزيد بقدر كبير من خطر اندلاع النزاع المسلح. وفي ذلك الصدد، نرى أن من الأهمية البالغة بمكان إنشاء آليات متعددة الأطراف لكفالة الشفافية وتحديد العوامل المزعزعة للاستقرار وانتشار الأسلحة بطريق حسنة التوقيت، وأيضا تعزيز الحوار بين الدول من أجل إزالة تلك الشواغل. ونعتقد أنه تقوم حاجة إلى اتخاذ تدابير محددة وخطوات فعالة تهدف إلى منع التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك فرض حظر عالمي على نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الجهات من غير الدول، وتعزيز مراقبة إعادة تصدير تلك الأسلحة، ومكافحة السمسرة غير القانونية، واستمرار مراقبة تصدير الأسلحة وظروف تخزينها واستخدام المستوردين لها. وستحد تلك التدابير من خطر وقوع تلك الأسلحة في أيدي الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية. ويجب أن نتذكر أن مهمتنا الرئيسية هي الحيلولة دون أن تصبح الأسلحة أدوات مستخدمة لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية أو زعزعة استقرار المجتمع المدني.

ويكشف هذا الاستعراض العام السريع للتحديات الحالية التي تواجهها هيئة نزع السلاح أهمية إجراء مناقشاتنا على أساس توافق الآراء وضمان أن تكون النتائج مقبولة ومفيدة للجميع. ولذلك ننصح بعدم محاولة اكتشاف العجلة. وينبغي ألا نفكر في صيغ جديدة، بل بدلا من ذلك أن نركز جهودنا على تكثيف العمل لإيجاد حلول كافية للمشاكل الحالية. ولا تتوقف فعالية الهيئة على اتخاذ نوع ما من أنواع تدابير الإصلاح القصيرة الأجل ولكنها تتوقف على التدابير المحددة التي تتخذها فرادي الدول.

ولذا علينا أن نمارس النقد الذاتي. فالحالة السائدة في الهيئة تعكس الطريقة التي نعمل بها. وأود أن أؤكد للهيئة أن الوفد الروسي على استعداد للعمل بصورة بناءة مع جميع الوفود خلال دورة عام ٢٠١٥ بشأن نزع السلاح من أجل العمل نحو اتخاذ نهج يكون مقبولا للجميع.

السيد رجا زايب شاه (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب ماليزيا عن تهانينا الحارة لكم، سيدي، على توليكم رئاسة الدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ٢٠١٥. كما أود أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، فضلا رؤساء الأفرقة العاملة المعنية. ويود وفد بلدي أيضا أن يشكر السفير فلاديمير دروبياك ممثل كرواتيا على إسهامه وجهوده بصفته رئيس دورة الهيئة في العام الماضي.

وتعلن ماليزيا تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وترحب ماليزيا بالروح البناء السائدة فيما بين الوفود التي تمكننا بها من التوصل إلى توافق الآراء على جدول أعمالنا الموضوعي لدورة ٢٠١٥-٢٠١٧. ويكتسي منح الأولوية لتوافق الآراء بالأهمية لنا ويؤكد مجددا على استمرار صلاحية هيئة نزع السلاح باعتبارها الهيئة المتخصصة الوحيدة ذات العضوية الشاملة في ميدان نزع السلاح ومنع الانتشار. وتتخذ الهيئة نهجا شاملا للجميع وتداوليا، وهو أمر ضروري لتحقيق نتائج تتمتع بأوسع تأييد ممكن. ونسلم بالصعوبات المتأصلة في تحقيق جدول أعمال نزع السلاح، سواء كان لمناقشات الهيئة الموضوعية أو للهدف الواسع المتمثل في نزع السلاح العام والكامل. وينظر وفد بلدي لتلك التحديات باعتبارها فرصة لنا جميعا لتقييم حالة الجمود التي نجد فيها أنفسنا، ولتأكيد عزمنا مجددا على تنشيط العملية بصورة جماعية. ونناشد جميع الدول الأعضاء والمجموعات تجديد معارضتها للانتشار وإبداء المرونة والإرادة السياسية من أجل تقريب شقة الخلافات بشأن المسائل الخلافية.

وفي ظرف بضعة أسابيع سيشارك العديد منا في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ الذي سيعقد هنا في نيويورك. وبالرغم من كون بعض الدول الأعضاء الموجودة هنا ليست أطرافا في

المعاهدة، فإننا نأمل أن يساعد إحراز نتائج ناجحة في دورة الهيئة لهذا العام على تمهيد الطريق للتوصل إلى توافق آراء في المؤتمر الاستعراضي. وترى ماليزيا أنه ينبغي أن يواصل المؤتمر الاستعراضي لهذا العام الزخم نحو المزيد من التعاون في بلوغ هدف المعاهدة المتمثل في نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وفي هذا الصدد، يولي وفدي أهمية خاصة للالتزامات الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تنص على أن

> ”تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وبنزع السلاح النووي، وعن إبرام معاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية شديدة وفعالة“.

ومنذ عام ١٩٩٦، تقدم ماليزيا القرار السنوي للجنة الأولى، المعنون ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“، الذي يدعو جميع الدول للوفاء فوراً بالالتزامات المشار إليها أعلاه بالشروع في مفاوضات متعددة الأطراف قصد الإبرام المبكر لاتفاقية بشأن الأسلحة النووية لحظر استحداث وإنتاج وتجريب ونشر وتكديس ونقل واستعمال الأسلحة النووية أو التهديد بذلك، وتدمير تلك الأسلحة. علاوة على ذلك، وفي عام ٢٠٠٧، قدمت كوستاريكا وماليزيا إلى الجمعية العامة اتفاقية نموذجية بشأن الأسلحة النووية تقترح العناصر القانونية والفنية والسياسية لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

ومن الواضح أن المجتمع الدولي لا يزال بعيداً عن بلوغ تلك الأهداف. وعليه، ترى ماليزيا أن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، باعتبارها الهيئة التداولية للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح، ينبغي أن تركز مناقشاتها على مقترحات ملموسة لإزالة الأسلحة النووية، كعناصر لاتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية على النحو الذي اقترحته حركة عدم الانحياز. وماليزيا مستعدة للعمل مع الدول الأعضاء بشأن تلك المبادرة وأي اقتراح آخر على أن يكون الهدف النهائي هو القضاء التام على الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، يرحب وفدي بنجاح الاجتماع الخامس من اجتماعات الدول التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في نيويورك عام ٢٠١٤. ونتطلع إلى الاجتماع القادم للخبراء الحكوميين في حزيران/يونيه لمواصلة تعزيز التعاون الدولي وتشجيعه فيما يتعلق ببرنامج العمل بغية تعزيز فعاليته واستكمال الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية القائمة لمنع التهديد الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه.

وفي هذا الصدد، ستواصل ماليزيا دعم تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية على جميع المستويات، الأمر الذي يسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من الآراء المختلفة بعض الشيء والمتباينة بين الدول الأعضاء بشأن تلك المسألة، يأمل وفدي أن نتمكن خلال مداولات هذا العام في إطار هيئة نزع السلاح من إيجاد أرضية مشتركة والمضي قدماً.

ختاماً، فإن ماليزيا تتطلع إلى دورة أكثر تركيزاً على تحقيق النتائج في عام ٢٠١٥، ونتعهد بكامل الدعم والتعاون لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب، وكذلك للدول الأعضاء الأخرى، من أجل تحقيق تلك الغاية.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أستهل بياني بتهنئتكم على انتخابكم رئيساً لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لهذا العام. وبالنيابة عن وفدي، أؤكد لكم، سيدي، كامل دعمنا وتعاوننا.

وباكستان تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

إن المشهد الأمني العالمي يزداد تعقداً. ومع أن نزاعات قديمة في بعض المناطق لم تحل بعد، فقد ظهرت نزاعات وتوترات جديدة من أوروبا، مروراً بالشرق الأوسط وصولاً إلى آسيا. والوعد بقرن جديد من السلام والاستقرار يتقهقر ليفسح المجال الآن للمقدم الكئيب لحروب باردة جديدة.

ونظام نزع السلاح وهيكله ليس بمنأى عن ذلك الاتجاه الأعم. هناك اختلافات واضحة في المنظور والنهج والطرائق بين الدول الأعضاء في التعامل مع نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. والتقدم في ميدان نزع السلاح النووي لا يزال متعثراً. وبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية غير مستعدة للتخلي عن مخزونات كبيرة من الأسلحة النووية ولا عن برامج تحديثها، حتى وهي تسعى إلى عدم الانتشار بحماس كبير. وقرابة ٣٠ من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية – أعضاء التحالفات المسلحة نووياً – تواصل الاعتماد بقوة على الأسلحة النووية في حين تدعو للامتناع عن حيازتها الدول الأخرى التي تواجه مشاكل أمنية حقيقية، يتفاقم بعضها جراء الإفراط في صادرات الأسلحة والتعاون النووي.

ولا يزال العديد من الدول ينتهج سياسات منح الإعفاءات والاستثناءات من مبادئ عدم الانتشار القائمة منذ فترة طويلة، لتسهم بالتالي في انعدام الأمن وعدم التوازن في بعض المناطق، وخاصة جنوب آسيا. والنفقات العسكرية آخذة في الارتفاع ومخزونات الأسلحة التقليدية آخذة في التوسع، بما في ذلك في جنوب آسيا. وفي غضون ذلك، بزغت تهديدات جديدة في مجالات مثل الاستخدام العدائي للفضاء الخارجي، والقدرات الإلكترونية الهجومية، بما في ذلك الهجمات الإلكترونية على منشآت خاضعة للضمانات النووية، واستحداث واستخدام منظومات الأسلحة الآلية الفتاكة والطائرات المسلحة بدون طيار، فضلاً عن تطوير نظم تقليدية متقدمة تفوق سرعتها سرعة الصوت ومداها عالمي.

إن التحديات القائمة والناشئة للأمن العالمي والإقليمي – وبالتالي لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح – ينبغي أن تعالج بشكل كلي على أساس تعددية الأطراف البناءة والتعاونية. ولأكثر من عقد، ما فتئت باكستان تدعو إلى تجديد وإعادة بناء توافق دولي في الآراء بشأن مسائل نزع السلاح، استناداً إلى مبدأ الأمن المتكافئ للجميع، في جملة أمور. وهذه الهيئة، باعتبارها الهيئة التداولية ذات العضوية العالمية، يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في تحقيق ذلك التوافق. نحن ندرك أن بناء توافق في الآراء سيكون مهمة صعبة، إلا أننا نغتنم هذه الفرصة لطرح بعض الأفكار التي نرى أنها ضرورية للتشجيع على تعاون أكبر في تعزيز الأمن العالمي.

أولاً، عند وضع نهج جديد، يجب أن نبدأ من نفس المنطلق الأساسي، أي الاعتراف بالحق في الأمن المتكافئ لجميع الدول. والدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح أقرت مبدأ الأمن المتكافئ لجميع الدول، في المجالات غير التقليدية والتقليدية على السواء، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي أيضاً. وهذا شرط أساسي للتقدم في مجالات عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ثانياً، علينا أن نعالج الاعتبارات الأمنية الكامنة التي تدفع الدول الصغيرة للحصول على أسلحة للدفاع عن نفسها. وتشمل تلك الدوافع التهديدات المتصورة من القوات التقليدية أو غير التقليدية المتفوقة، ووجود منازعات وصراعات مع دول أقوى، والتمييز في تطبيق المعايير والقوانين الدولية.

ثالثا، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبرهن على وجود التزام متجدد بتحقيق نزع السلاح النووي الذي يقلل ويزيل الرؤوس الحربية النووية ونظم إيصالها في غضون فترة زمنية معقولة. وبدون ذلك الالتزام، سنرى المزيد من

التآكل في صفقة النظام العالمي لعدم الانتشار، مما يؤدي إلى مزيد من انعدام الأمن لجميع الدول. ويجب أن يكون الهدف النهائي القضاء التام على الأسلحة النووية في سياق نظام الأمن الجماعي المتعدد الأطراف بعد تنشيطه.

رابعاً، يجب اعتماد نهج متفق عليه وقائم على أساس المعايير وغير تمييزي من أجل وضع إطار لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تحت الضمانات الدولية المناسبة. والتقدم في التكنولوجيا وتحسن نظام التفتيش تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية جعل من الممكن الترويج للتكنولوجيا النووية المقاومة للانتشار.

خامسا، إلى أن يتم تحقيق نزع السلاح النووي، ينبغي أن تحصل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات بأنها لن تكون عرضة لاستخدام الأسلحة النووية ضدها أو التهديد باستخدامها. وينبغي تحويل الضمانات الأمنية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى معاهدة عالمية وغير مشروطة وملزمة قانونا. وباكستان، بوصفها دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، تدعو باستمرار إلى إبرام مثل هذه المعاهدة.

سادسا، لا بد لنا من التوصل إلى اتفاق شامل وغير تمييزي لتبديد المخاوف الناجمة عن تطوير منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ونشرها وانتشارها، التي تؤدي بطبيعتها إلى زعزعة الاستقرار، وتفضي قطعا إلى تعزيز هذه القذائف.

سابعا، علينا توطيد النظام القانوني الدولي لمنع عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه.

ثامنا، كخطوة عملية نحو نزع السلاح، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع في المستقبل عن إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة، وتعالج مسألة المخزونات الحالية منها، وذلك من خلال إبرام معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية يجري التفاوض بشأنها من جانب أطراف متعددة في مؤتمر نزع السلاح.

تاسعا، لا بد من كبح تطوير الطائرات التي تطير بلا طيار والروبوتات المستقلة القاتلة واستخدامها،

ومن تنظيمها دوليا وإخضاعها للقانون الإنساني الدولي.

عاشرا، تتطلب المسائل الإقليمية التي تنطوي على جوانب نووية وصاروخية اتباع نُهج تتجاوز الإطار التقليدي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ويؤمل أن يجري التصدي في إطار تعاوني للتحديات الراهنة التي تتعلق بالمسائل النووية لبلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال شرقي آسيا. وتدعم باكستان وفاء الدول بالتزاماتها الدولية بحسن نية في مجال الأمن الدولي. ونؤيد أيضا هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وأن تكون شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية. فهاتان المشكلتان لا يمكن حلهما إلا من خلال الحوار والمفاوضات.

أحد عشر، هناك أيضا حاجة ملحة إلى إجراء تخفيضات متبادلة ومتوازنة في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية. وحسبما يرد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار S-10/2)، ينبغي إجراء هذه المفاوضات مع تركيز خاص على الدول ذات الأهمية العسكرية. وينبغي وضع حد لمنحى التصعيد المقلق في عدد الأسلحة التقليدية ومدى تطورها، حيث أن ذلك له علاقة مباشرة باستمرار الاعتماد على الأسلحة النووية. وترحب باكستان ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة. ونحن نعتبر هذا الإنجاز خطوة أولى في اتجاه تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية ونقلها. وثمة ارتباط عضوي بين مسألتي التجارة والنقل وجوانب تتساوى بهما من حيث الأهمية وتتمثل بالإفراط في الإنتاج والتصدير، فضلا عن تحديد الأسلحة. وبالتالي، هناك حاجة إلى اتباع نهج شامل لمواجهة كل سبب من أسباب العنف ومظاهره، والحروب وأعمال القتل الناجمة عن استخدام الأسلحة التقليدية، الصغيرة منها أو الكبيرة.

إننا نؤيد اتخاذ تدابير لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وما فتئ هذا البند واحدا من البنود التقليدية المدرجة في جدول أعمال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وساهمنا خلال العقد الماضي إسهاما بنّاء في المداولات المتعلقة بذلك. ونتطلع إلى مداولات الهيئة بشأن هذه المسألة الهامة خلال هذا العام.

إن التحديات التي تواجه برنامج نزع السلاح وآليته على الصعيد الدولي لا تقتصر على هيئة نزع السلاح ولا على مؤتمر نزع السلاح. فثمة أجزاء أخرى من آلية نزع السلاح تواجه صعوبات مماثلة. دعونا ننظر في الوضع القائم في اللجنة الأولى. لقد جرى خلال السنوات العشر الماضية اتخاذ عدة تدابير لترشيد أساليب عمل اللجنة وتحسينها. وتمثلت الأهداف الرئيسية لتلك الجهود في تحقيق الكفاءة والفعالية، فضلا عن إحراز النتائج. ولكن على الرغم من تلك التدابير، فإن فعالية اللجنة الأولى ونفوذها ونتائجها أمور تبدو جلية. والأهم من ذلك، لم تؤد التغييرات في أساليب العمل إلى تحقيق نتائج جوهرية، من قبيل الأولوية المعطاة لنزع السلاح النووي.

وبالمثل، لم تتمكن الهيئة من الاتفاق على أي وثيقة لأكثر من عقد ونصف من الزمن. فأوجه الاختلاف في التصورات والأولويات فيما بين الدول الأعضاء عميقة جدا إلى درجة أن اللجنة لم تتمكن في بعض الأحيان حتى من الاتفاق على صياغة بندها المتعلق بجدول أعمالها النووي. وقد حاولت هيئة نزع السلاح أيضا بطريقتها الخاصة المساعدة على تحسين أساليب عملها. وثمة مجال للتحسين دائما، بطبيعة الحال، ولكن المسألة الحقيقية تكمن في كيفية التعامل مع الديناميات السياسية، والتحديات والتطورات الأمنية التي تحدث خارج قاعات المؤتمرات التابعة للأمم المتحدة. ونحن مستعدون لإشراك وفود أخرى في الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط الهيئة، فضلا عن عناصر أخرى لآلية نزع السلاح على الصعيد العالمي.

أخيرا، تدعو باكستان إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المعنية بنزع السلاح، لأن ذلك يمكن أن يتيح أفضل فرصة لكسر الجمود الحالي في مجال نزع السلاح، وإعادة تنشيط دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف المتعلق بالأمن العالمي، والاستجابة أيضا لمطالب المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، من أجل التوصل إلى عالم آمن ومأمون يكون خاليا من الأسلحة النووية وباقي الأسلحة غير التقليدية والأسلحة التقليدية المتطورة. وبينما تعد الأجزاء الرفيعة المستوى للجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح ذات قيمة، إلا أنها ليست بديلا عن الدورة الاستثنائية الرابعة المعنية بنزع السلاح. وإذا كان بوسع ما يزيد على ٥٠ رئيس دولة وحكومة الاجتماع كل عامين منذ عام ٢٠١٠ في مؤتمرات قمة للأمن النووي تُعنى بأمن نحو ١٥ في المائة من المواد النووية في العالم، فينبغي بالتأكيد أن يجتمع زعماء العالم في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، بغية مناقشة الأمن في عالم يضم قرابة ١٧ ٠٠٠ رأس نووي.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب، السيد الرئيس، عن خالص تقدير وفد بلدي لكم على قيادتكم للدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥، ولسفير كرواتيا دروبنياك على رئاسته للدورة السابقة.

ويود وفد بلدي أن يسجّل غاية التقدير والامتنان للممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كاين التي افتتحت دورتنا، على قيادتها البارزة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وإنجازاتها العديدة، ولمكتبها ولفريقها المقتدر للغاية على دعم مداولاتنا.

ليس هناك شك في أنه يجب علينا كسر الجمود الذي ساد هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٩ وتنشيط فعالية آلية نزع السلاح، بغية مواجهة العديد من التهديدات الجديدة الناشئة اليوم. وسوف تنخرط كازاخستان بشكل كامل في ممارسة الضغط من أجل توليد الزخم وتحسين أساليب عمل هيئة نزع السلاح، استنادا إلى قرارات الجمعية

العامة وغيرها من برامج نزع السلاح. وينبغي أن يكون لدينا قوة الدفع لتعزيز إنجازات الماضي، مع مواجهة الأوضاع والتحديات السياسية المتغيرة.

ومن الواضح أنه يتعين أن يحظى نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين باهتمام متساو، في سياق التطورات الاقليمية والعالمية الأخيرة. ونرحب بالخطوات الكبيرة التي اتخذت في سبيل كسب الدعم لمعاهدة تجارة الأسلحة. وبما أن المعاهدة قد دخلت حيز التنفيذ الآن، يجب أن ينصب تركيزنا على تنفيذها بشكل فعال. وإننا ندعو إلى تنظيم أقوى للتجارة القانونية بالأسلحة، والتقيد الصارم بأحكام المعاهدة. على العموم، إن تدابير بناء الائتمان والثقة حاسمة بالنسبة إلى جميع جوانب نزع السلاح والمجموعة الواسعة من المسائل المعقدة ذات الصلة. ومجموعة المسائل التي جرى تناولها في كل جزء من أجزائنا هي في غاية الأهمية. ومن شأن التركيز بشكل أعمق على تعقيداتها أن يؤدي بالتالي إلى تحقيق نتائج أفضل.

وفي ضوء التوترات المتصاعدة في مناطق مختلفة من العالم، تدعو كازاخستان إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبروتوكولاتها الإضافية. ويجب بذل كل جهد ممكن لممارسة الإرادة السياسية الحقيقية وتقديم التنازلات بغية كفالة نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، والمضي قدما. ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ هو في غاية الأهمية. فبإمكان معاهدة الحظر الشامل أن تعزز معاهدة عدم الانتشار من أجل المضي قدما بهذه العملية. وسوف تترأس اليابان وكازاخستان خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ المؤتمر المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ونتعهد ببذل قصارى جهدنا لجعل البلدان المدرجة في المرفق ٢ توقّع على المعاهدة، بغية الحفاظ على عالمنا الهش والمهدد.

وفيما يتعلق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، يسر وفد بلدي أن يفيد بأن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية قد وقّعت على البروتوكول الملحق بالمعاهدة في أيار/مايو ٢٠١٤، مسجلة بذلك حدثا تاريخيا. وإننا نعمل أيضا على ضمان الأمن المادي للمواد والمعدات النووية، من أجل منع انتشار الأسلحة النووية والإرهاب في المنطقة. وبموافقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبإشرافها، سوف يستضيف بلدي في الجزء الشرقي من كازاخستان البنك الدولي لليورانيوم المنخفض التخصيب.

إننا نرحب غاية الترحيب بإطار الاتفاق بين إيران وبلدان ٥+١، وندعو جميع الأطراف إلى إنجاح هذه العملية بحلول نهاية حزيران/يونيه. ومن دواعي سرورنا أن كازاخستان ساهمت أيضا في تلك المفاوضات من خلال استضافة جولتين لها في ألماتي.

ويجب أن نستمر في بذل جهودنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من الاضطرابات السياسية السائدة في المنطقة، فإننا نحث بقوة الدول الأعضاء المعنية على عقد مؤتمر حول الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن.

وبغية تعزيز الهدف العام لنزع السلاح على الصعيد العالمي، اقترح رئيس كازاخستان نور سلطان نزاربايف اعتماد إعلان عالمي بشأن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، كخطوة أولى نحو صياغة اتفاقية تهدف إلى القضاء على الأسلحة النووية.

إن وجود مؤتمر لنزع السلاح يعمل جيدا شرط لا غنى عنه. وإذا استمر فشل جهودنا الرامية إلى تبني برنامج قوي للعمل، نقترح أن تنظر الجمعية العامة في إعادة تنظيم آلية نزع السلاح.

لقد حان الوقت كي نبدأ بصياغة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية واتفاقية لمكافحة السلاح النووي، وكي نعمل على تنفيذ خطة الأمين العام المؤلفة من خمس نقاط. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تفادي السيناريوهات المتزايدة

لاحتمال استخدام أسلحة الدمار الشامل الأخرى، بأي ثمن، بما في ذلك الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

ونود أن نسلط الضوء على الجهود الفردية التي بذلتها الممثلة السامية إبّان التفاوض على إزالة الأسلحة الكيميائية من سوريا. وفي الوقت نفسه، نحث على استمرار الحذر من احتمال تكرار ما حدث، وندعم بالتالي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي نشيد للغاية بكفاءة عملياتها في سوريا.

إن السلام ضروري لتحقيق التنمية، والعكس صحيح أيضا، في عالم مترابط تسوده العولمة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. لذلك، يجب أن تمضي جهود نزع السلاح وعدم الانتشار بالتوازي مع العمليات العالمية الأخرى، مثل الحد من الفقر، والتنمية الشاملة، وسيادة القانون، وتغير المناخ، والمساواة بين الجنسين وغير ذلك.

والجهود الإقليمية التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح تستحق اعترافنا الكامل بها ويجب تعزيزها، لأنها تساهم في تحقيق رؤية أمم متحدة واحدة، ليس في مجال التنمية فحسب، ولكن أيضا في مجال تحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار على المستويات القطرية ودون الإقليمية والإقليمية. وينبغي تعزيز الفروع الإقليمية لتقوم بدورها المهم في تنسيق السياسات والأنشطة التي تضطلع بها في مجال إصلاح قطاع الأمن والوقاية من العنف المسلح والحد منه. وتقف كازاخستان على أهبة الاستعداد، مع الدول الأعضاء الأخرى، لتوفير قوة دفع جديدة لآلية نزع السلاح بحيث يمكننا معا تعزيز الأمن والتقدم البشري، والسلام والعدالة، وحقوق الإنسان.

في الختام، اسمحوا لي أن أشير إلى أنه من دواعي الشرف حقا أن أكون رئيس الفريق العامل الأول المعني بنزع السلاح النووي.

وهذه دورة جديدة، والنجاح لا بد منه إذا أردنا أن نسهم في آلية نزع السلاح، لا سيما في أعمال اللجنة الأولى لأنها تُعقد هنا في نيويورك. وما نناقشه في هذه الأيام سيكون له أيضا أثر على المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المقرر عقده في الشهرين المقبلين. وأنا أتطلع إلى توجيه الهيئة وتعاونها ودعمها، وهو أمر ضروري لنمضي قدما.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ الكلمة فيها، أود أن أهنئكم، سيدي، على تعيينكم وأن أعرب عن دعم المكسيك لكم في عملكم.

إن عام ٢٠١٥ له دلالات رمزية في مجال نزع السلاح لأنه يوافق مرور ٧٠ عاماً على الهجمات النووية على هيروشيما وناغازاكي، و ١٠٠ سنة على استخدام أسلحة الدمار الشامل للمرة الأولى، في إيبري ببلجيكا، و ٤٠ عاما على دخول اتفاقية الأسلحة البيولوجية حيز النفاذ و ٢٠ سنة على التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإنه يصادف الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة وسيشهد الاتفاق على خطة تنمية جديدة، وتزامن هذه الأحداث يتيح فرصة ممتازة للتدبر في أهداف المنظمة وأعمالها.

وتعرب المكسيك عن أسفها لأن آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لا تزال عاجزة عن الاضطلاع بولايتها. ويتعارض هذا الجمود والشلل مع روح تعددية الأطراف. وينبغي للمحافل المتعددة الأطراف أن تكون بمثابة منبر للبلدان لتسوية نزاعاتها والقيام بعمليات تفضي إلى خيارات ثابتة. وللأسف، يبدو أن عملية صنع القرار في مجال نزع السلاح يثبطها غياب الإرادة السياسية والظروف السائدة. ومع ذلك، نلاحظ أن الغالبية العظمى من الدول قد أثبتت أنها على استعداد للتفاوض، وخصوصا، أن عدد الأصوات المجاهرة برفض الأساس غير المنطقي للأمن العالمي في ما يتعلق بالأسلحة يتزايد.

يستضيف هذا المقر قريبا المؤتمر التاسع من المؤتمرات التي تعقدها الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة

مرة كل خمس سنوات، والذي ستعمل المكسيك خلاله بطريقة بناءة للتوصل إلى نتائج موضوعية تعزز تنفيذ جميع أحكام المعاهدة والتزاماتها وتعهداتها. ونظرا لأن أبعاد عدم انتشار الأسلحة النووية وتلك المتعلقة بحماية الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية قد استوفيت، يجب إيلاء الأولوية القصوى للامتثال للمادة السادسة من المعاهدة لأنه لم يتم إحراز أي تقدم على صعيد الركيزة المتعلقة بنزع السلاح. ومن هذا المنطلق، ترحب المكسيك بجميع المبادرات التي من شأنها أن تؤدي إلى إحراز تقدم نحو حظر الأسلحة النووية وإزالتها بصفة نهائية من خلال مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف في إطار مبادئ التحقق واللارجعة والشفافية.

وقد أسهمت المؤتمرات الثلاثة التي عقدت حتى الآن بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية إسهامات كبيرة في المناقشة والمناقشات الدائرة بشأن الأدلة العلمية والبيانات الواقعية المتاحة لتحسين فهم أثر الأسلحة النووية والخطر الذي تشكله. ولذلك، تحث المكسيك على النظر في النتائج التي تم التوصل إليها هذه المؤتمرات في جميع المحافل التي تجري فيها مناقشة نزع السلاح النووي، بما في ذلك هنا في هيئة نزع السلاح. وتدعو المكسيك جميع الدول إلى النظر جديا في هذا الاقتراح كدليل على التزامها ببقاء الجنس البشري في حد ذاته ونحث جميع الدول الأعضاء على تأييد تعهد النمسا، الذي أقرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونظرا لأن هذه المؤتمرات عقدت خارج إطار الأمم المتحدة، نعتقد أنه يمكن لكل من مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، بل وينبغي لهما، إدراج النظر في الآثار الإنسانية للأسلحة النووية في مناقشاتهما لأنه ينبغي أن تستند جميع إجراءاتنا ومناقشاتنا إلى تلك المناقشات، وينبغي بالتالي أن نحرز معا تقدما في نزع السلاح، لا كغاية في حد ذاته، بل كأداة لتحقيق السلام والأمن وصون الأمن البشري.

وكما قيل في وقت سابق من هذا العام، فإن المكسيك قد قدمت، بصفتها رئيسة مؤتمر نزع السلاح، برنامج عمل شاملا يهدف إلى الحفاظ على طابع ذلك المحفل وولايته التي أسندتها إليه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. ولكن حالة الجمود مستمرة في هذا المنتدى، ولم يتسن البدء في إجراء مفاوضات للتوصل إلى اتفاقات بشأن معاهدات عالمية ملزمة قانونا بشأن نزع السلاح خلال ما يقرب من ٢٠ عاماً.

وفي هيئة نزع السلاح، وفي محاولة لإحراز تقدم نحو تحقيق نزع السلاح النووي، أعرب وفد المكسيك عن تأييده للاقتراح المقدم من النمسا بالأمس بأن تدرج الهيئة في إطار البند الأول من جدول أعمالها هدف تقديم توصيات بشأن بلوغ هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وتحديد تدابير فعالة لسد الثغرة القانونية من أجل إزالة الأسلحة النووية وحظرها، ومنع العواقب الوخيمة لاستخدامها.

ونأسف لأن هيئة نزع السلاح – وهي هيئة تداولية تابعة للجمعية العامة – لم تتمكن من أن تدرج في جدول أعمالها مناقشة تلك التدابير الفعالة أو مناقشة الضرر الناجم عن الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد على أننا نسمح للأطر المؤسسية لمثل هذه المناقشة بأن تذهب سدى ولا نضطلع بالولاية التي أسندتها الأمم المتحدة إلى آليه نزع السلاح. وهذا أمر يثير القلق، لأن المكسيك ترى أن السلام الحقيقي والدائم يجب أن يدعمه القانون الدولي، لا تراكم الأسلحة. ولذلك، ينبغي للآلية المساعدة في إحراز تقدم معياري في مجال نزع السلاح، لا أن تعرقله.

فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، ترحب المكسيك ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وتؤكد من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل لذلك الصك. ويواجه المجتمع الدولي الآن التحدي المتمثل في تنفيذ النظام المنشأ بموجب

المعاهدة. لذلك، تستضيف مدينة مكسيكو خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٥ المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة، والذي سيسهم في بناء نظام عالمي لمكافحة آثار الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية في مجتمعاتنا.

وبخصوص تدابير بناء الثقة في مجال نزع السلاح، تؤكد المكسيك من جديد أن مبادئ الشفافية والتحقق واللارجعة يجب أن تطبق على جميع جهود نزع السلاح. وترى المكسيك أن أكثر السبل فعالية لبناء الثقة والشفافية فيما بين البلدان هو التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية من خلال تقديم معلومات كاملة وواضحة وشفافة وحسنة التوقيت.

وترى المكسيك أنه ينبغي للمحافل المتعددة الأطراف تشجيع المداولات وعمليات صنع القرار لا عرقلتها.

ونأمل أن يطلق عمل هيئة نزع السلاح إمكانات هذا المنتدى، بغية إحراز النتائج والتوصل إلى التوصيات التي تقرّبنا أكثر إلى عالم يتصف بالمزيد من الأمن والسلام.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد الولايات المتحدة، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لدورة عام ٢٠١٥ لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

السيد الرئيس، أود أن أشكركم شكرا جزيلا على كل ما قمتم به حتى الآن لإحراز تقدّم في عملنا. وفي الأيام المقبلة، سيدي، يمكنكم الاعتماد على الدعم الكامل من الولايات المتحدة لكم في أداء مسؤولياتكم الهامة. ونهنئ أيضا سائر أعضاء مكتب الهيئة على انتخابهم. بالإضافة إلى ذلك، نشكر رئيس هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٤، السفير دروبنياك ممثل كرواتيا، على ما بذله من جهود دؤوبة، في العام الماضي وهذا العام على حد سواء، بغية المساعدة في وضع هذه الهيئة على المسار المثمر.

وأود أيضاً أن أرحب بقرار الأمين العام الذي يقضي بتعيين السفير كيم وون – سو ممثلا ساميا بالنيابة لشؤون نزع السلاح، وأن أعرب عن امتناننا للإسهامات القيّمة للممثلة السامية أنجيلا كاين.

تجتمع هيئة نزع السلاح عشية انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تبقى هامة لأمننا المشترك. فحماية سلطتها، مع تعزيز تنفيذها من جميع جوانبه، هما الهدفان اللذان تتشاطرهما جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وينبغي أن يشكل ذلك أداة توجيهية لنُهج كل منا حيال المؤتمر الاستعراضي المقبل.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي أساس ضروري للجهود الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية، وتحقيق السلام والأمن في عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. فهذه الأركان الثلاثة التي يعزز بعضها بعضاً تفيد جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وينبغي لجميع الأطراف أن تدعمها وتعززها. وفي المؤتمر الاستعراضي، نتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأطراف بغية تعزيز الأهداف الواقعية والقابلة للتحقيق. ونحن نعتقد أن هناك العديد من المجالات التي يمكننا التوصل فيها إلى توافق في الآراء على تدابير ملموسة لتعزيز معاهدة عدم الانتشار. ونأمل من الأطراف ألا تسمح لجداول الأعمال المثيرة للشقاق بأن تقف في طريق التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء.

لقد كانت خطة العمل التي أقرت بتوافق الآراء عام ٢٠١٠ إنجازاً لم يسبق له مثيل. ويوفر المؤتمر الاستعراضي فرصة للتأكيد مجدداً على خطة العمل، وتقييم تنفيذها، وتحديثها حيثما أمكن. وستواصل الولايات المتحدة في المؤتمر الاستعراضي تنفيذ برنامج متوازن يشمل الركائز الثلاث جميعها. وسوف نسعى إلى كفالة أن تظل ضمانات الوكالة

الدولية للطاقة الذرية فعالة ومتينة، وإلى التمسك بسلامة المعاهدة عن طريق معالجة عدم الامتثال. وسوف نعرض بالتفصيل سجلنا القوي حول نزع السلاح النووي، والتزامنا بالسعي إلى مزيد من الخطوات نحو تحقيق ذلك الهدف، ودورنا القيادي في تعزيز الطاقة النووية السلمية.

وفي مجال نزع السلاح، وهو موضوع محوري لهذه الهيئة، أود أن أسلط الضوء لبضع لحظات على بعض التطورات الأخيرة الإيجابية جداً التي نعتقد أنها تعزز الجهد العالمي المشترك للتوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

لقد عُقد في لندن خلال الفترة من ٤ إلى ٥ شباط/فبراير الاجتماع السادس للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بشأن تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتتقدّم الولايات المتحدة بالشكر إلى المملكة المتحدة على استضافة هذا الحدث الناجح جداً. وكما أشار البيان الختامي للمؤتمر، بحث الأعضاء الخمسة الدائمون، لدى إعادة تأكيد التزامهم بتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية وفقاً لأهداف معاهدة عدم الانتشار، في المساهمة التي قدّمها هؤلاء الأعضاء لتطوير الثقة المتبادلة والشفافية بينهم، وهو أمر ضروري لإحراز التقدم نحو نزع السلاح المتعدد الأطراف.

وما فتئ الحوار بين الأعضاء الخمسة الدائمين على المستوى السياسي الرفيع وعلى مستوى الخبراء يزيد من الشفافية وبناء الثقة. وتبين إجراءات الدول الخمس دائمة العضوية التزامنا الجماعي بالتصدي للتحديات التي تواجه معاهدة عدم الانتشار، وتعزيز أهدافها المشتركة. فهذه عملية تعاونية هامّة، حيث تهيئ الفرص لزيادة الانخراط التقني والتعاوني. وسيُبنى مستقبل المفاوضات المتعددة الأطراف للأعضاء الخمسة الدائمين على التفاعل والتعاون وبناء الثقة وهي أمور تحدث الآن.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قامت روز غوتيموللر، وكيلة وزارة الخارجية، بالإعلان في براغ عن مبادرة جديدة للولايات المتحدة من أجل تشكيل شراكة دولية للتحقق من نزع السلاح النووي. فهذه الشراكة سوف توفر الوسائل الكفيلة بمواصلة العمل التقني المتعلق بأهداف نزع السلاح النووي. ويسر الولايات المتحدة أنها استضافت في واشنطن العاصمة الجلسة العامة الافتتاحية للشراكة في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ آذار/مارس. وشارك فيها مسؤولون من ٢٦ دولة، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وأطلقت الولايات المتحدة هذه المبادرة بالتنسيق مع المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي. ونعتقد أن التجربة الغنية للمبادرة المتعلقة بالتهديد النووي، بما في ذلك مشروعها مؤخراً بشأن تحديد التحقق، ستشكل إسهاماً قيماً في هذا الجهد.

إن الأهداف الرئيسية للشراكة هي، أولاً، بناء القدرات الدولية فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها؛ ثانياً، تحسين وتوسيع نطاق الفهم حيال التحديات الكامنة في التحقق من نزع السلاح النووي ورصده؛ ثالثاً، توفير القيادة الدولية من خلال تيسير التقدم التقني لمواجهة هذه التحديات. وسيكون عمل الشراكة ذا طابع تقني ويقوده خبراء تقنيون.

وهذا المسعى الجديد المثير للحماسة والطموح سيعالج هذه الأهداف عن طريق الحوار بين المسؤولين والخبراء من البلدان المشاركة، فضلاً عن الخبراء التقنيين المستقلين. وسوف تكون العملية طويلة الأجل. ولقد أحرزنا تقدماً جيداً في اجتماعنا الأول؛ وأجرينا مناقشة مفتوحة جيدة حول مجالات الاهتمام والتعاون المحتملة. ونعتقد أن هذا التعاون سوف يعزز في المستقبل الفهم والثقة المتزايدين على الصعيد الدولي للرصد والتحقق تجاه تحديد الأسلحة واتفاقات نزع السلاح في المجال النووي. ولدينا جميعا مصلحة في نجاح هذه الجهود. ونتطلع إلى مواصلة جهود الشراكة، ونشكر النرويج على موافقتها على استضافة الاجتماع العام المقبل في أوسلو هذا الخريف.

إن التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو الخطوة المنطقية التالية في جدول أعمال نزع السلاح النووي

المتعدد الأطراف. فسوف يحدد السقف الأعلى للمواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. والولايات المتحدة لم تنتج منذ عام ١٩٦٤ اليورانيوم العالي التخصيب المستخدم في الأسلحة النووية، و لم تنتج منذ عام ١٩٨٩ البلوتونيوم المستخدم في الأسلحة النووية. ونحن ملتزمون بالحفاظ على هذا الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية، ونشجع الدول الأخرى على بقاء هذا الوقف الاختياري قائما أو على اعتماده. وتواصل الولايات المتحدة سعيها للبدء على الفور بإجراء مفاوضات تتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ولا يزال مؤتمر نزع السلاح هو المكان المفضل لدينا.

لقد كانت المناقشات الأخيرة التي أجراها فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الأكثر موضوعية في سنوات. ويحدونا الأمل في أن يحفز التقرير النهائي للفريق هذا الحوار ويعيد تنشيطه بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح، وأن يساعد في إزالة العقبات التي تعترض طريق المفاوضات. وعمل خبراؤنا لكفالة ألا يجسد التقرير النهائي للفريق كامل نطاق المسائل التي نوقشت فحسب، ولكن أن يجسد أيضاً المجموعة الكاملة من آراء الخبراء بشأن هذه المسائل، على النحو المتوخى في تقرير شانون (CD/1299). ويتطرّق تقرير شانون إلى عنصر واحد يتفق عليه الجميع – الحاجة إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى. وكل شيء عداه ينبغي أن يكون موضع مفاوضات لتوافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح، وقد حان الوقت لكي يشرع المؤتمر بذلك.

وفيما يتعلق بجدول أعمال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، لاحظنا في هذه الهيئة منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤ أن تدبيري الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي هما الموضوع المثالي للنظر فيه بعمق كجزء من جدول أعمال الهيئة للدورة الموضوعية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. وقد أعرب العديد من الدول الأعضاء المجتمعة هنا اليوم عن الدعم المماثل لإدراج بند من هذا القبيل في جدول أعمال الهيئة.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بالاستخدام السلمي المستقر والمستدام للفضاء الخارجي وحمايته من أجل دعم المصالح الحيوية لجميع الدول. وفي هذا الصدد، من دواعي سرور الولايات المتحدة المشاركة في تقديم القرارين ٥٠/٦٨ و ٣٨/٦٩ مع روسيا والصين. فكلا القرارين يحيلان إلى الهيئة التوصيات الواردة في تقرير عام ٢٠١٣ الذي أصدره بتوافق الآراء فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189) للنظر فيها.

واتخذت الجمعية العامة كلا القرارين بدون تصويت. ويدعو القرار ٣٨/٦٩ أيضا إلى عقد اجتماع مخصص مشترك بين لجنتي الجمعية العامة الأولى والرابعة لمعالجة التحديات التي يمكن أن تواجه أمن الفضاء واستدامته.

وإضافة إلى بندي جدول الأعمال الحاليين ”توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية“ و ”تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية“، ترى الولايات المتحدة أن على هيئة نزع السلاح أن تنشئ بندا ثالثا لجدول الأعمال هو ”توصيات لتنفيذ تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي“، تنفيذا لقرار الجمعية العامة السابقة، ومن بينها القرار ٧٧/٦٩.

وينبغي لأي فريق للهيئة معني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي أن يأخذ بعين الاعتبار المناقشات التي عقدت بشأن هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح ولجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، اللذين تلقيا أيضا تقرير فريق الخبراء الحكوميين للنظر فيه. وتشمل هذه المناقشات نظر اللجنة في الجوانب ذات الصلة للقرار A/68/189 خلال دورة اللجنة الثامنة والخمسين المعقودة في حزيران/يونيه الحالي في فيينا. وحين تتفق الدول

الأعضاء على إضافة موضوع تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي إلى جدول أعمال هيئة نزع السلاح، يمكن الإشارة إلى هذا التطور في الاجتماع المخصص المشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة المقرر عقد في تشرين الأول/أكتوبر هذا العام، هنا في نيويورك.

سيدي الرئيس، إننا إذ نعمل على استكمال الاتفاق الكامل على جدول أعمال الهيئة فيما يتعلق بالدورة الموضوعية ٢٠١٥-٢٠١٧، أود أن أعرب عن ثقتي بقدرتكم على تعزيز المشاورات المستمرة بشأن وضع جدول أعمال توافقي يعكس أولويات الدول الأعضاء، لا سيما فيما يتعلق بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وتتطلع الولايات المتحدة إلى معالجة المسائل المعروضة على الهيئة في الأعوام المقبلة، وتتمنى كل النجاح لرؤساء الأفرقة العاملة المعنية، وهي ستبذل قصارى جهدها لتسهيل إحراز نتائج إيجابية.

السيدة بايك جي – آه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، في البداية، أود أن أشاطر المتكلمين الآخرين تقديم التهنئة لكم على توليكم رئاسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لدورة هذا العام الموضوعية. وأنا متأكدة، سيدي، من أن قيادتكم المحنكة ستحسن توجيهنا خلال مداولاتنا في الأسابيع الثلاثة المقبلة إلى إحراز نتائج مثمرة، وأوكد لكم على تعاون وفد بلدي الكامل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب أيضا عن تقديري العميق للسيدة أنجيلا كين، ممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح، على جهودها الدؤوبة وإسهاماتها البالغة الأهمية في النهوض بجدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح ومنع الانتشار خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية فضلا عن إنشاء الأمم المتحدة. وخلال العقود، اضطلعت آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بدور محوري في بلوغ مراحل هامة في مجال نزع السلاح. ومع أن ضرورة إحراز المزيد من التقدم في نزع السلاح المتعدد الأطراف اليوم أكبر منها في أي وقت مضى، فإن من دواعي الأسف أن هيئات الأمم المتحدة لنزع السلاح، بما في ذلك هذه الهيئة، توقفت لفترة طويلة عن مزاولة عملها بوصفها منبرا فعالا للنهوض بجدول أعمالنا. وإذا استمرت حالة الجمود هذه، فإن الهيئة ستفقد أهميتها وقريبا سيكون أساسها ذاته موضع شك. وإذ تبدأ دورة الثلاث سنوات، علينا العمل بإحساس بإلحاح أكبر مما كان في أي وقت مضي لإعادة أعمال الهيئة إلى المسار الصحيح.

وتعقد الدور الموضوعية لهيئة نزع السلاح هذا العام في بيئة ديناميكية. فسيبدأ المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في غضون فترة لا تزيد عن ثلاثة أسابيع. وفي الأسبوع الماضي، اتفقت مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن زائدا واحدا (مجموعة ٥+١) وجمهورية إيران الإسلامية على إطار من شأنه أن يرسي أساسا هاما لتسوية المسألة النووية الإيرانية. وتوصل فريق الخبراء الحكوميين إلى اتفاق بشأن توصياته للمفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وبدأ نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، وسيعقد المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في المعاهدة في ظرف بضعة أشهر.

وتؤكد جمهورية كوريا مجددا على اقتناعها بأن معاهدة عدم الانتشار لا تزال تشكل الركن الأساسي للنظام الدولي لمنع الانتشار النووي. ويحدونا الأمل في أن يسهم المؤتمر الاستعراضي، بالاستناد إلى نهج متوازن نحو الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، في زيادة تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار وتنفيذ خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وعلى هيئة نزع السلاح اغتنام هذه الفرصة للانخراط في مناقشات بناءة تركز على القواسم المشتركة بدلا من الاختلافات وبذل كل الجهود لإحراز نتائج ذات مغزى.

وترحب جمهورية كوريا بالإطار السياسي الذي اتفقت عليه مجموعة ٥+١ وجمهورية إيران الإسلامية في ٢ نيسان/أبريل. وتأمل جمهورية كوريا أن تتوصل الأطراف المتفاوضة قريبا، بالاستناد إلى هذه الخطوة البالغة الأهمية، إلى تسوية كاملة وشاملة للمسألة النووية الإيرانية بغية ضمان الطابع السلمي حصرا لبرنامج إيران النووي. ومرة أخرى نعرب عن دعمنا الكامل لعملية المفاوضات ونامل أن يشكل التوصل إلى تسوية سلمية وعن طريق المفاوضات للمسألة النووية الإيرانية سابقة إيجابية للتصدي للتحديات الأمنية الحرجة الأخرى في العالم.

وفيما يتعلق بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، فإن بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في العام الماضي كان فعلا تطورا يدعو إلى التشجيع. وعلى هذه الدورة الموضوعية أن تغتنم هذا الزخم الفريد للعمل صوب تقديم توصيات محددة بشأن تعزيز آليات بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وينبغي أن تشكل الجهود المستمرة لتحقيق عالمية معاهدة تجارة الأسلحة خطوة هامة في هذا الصدد.

وحتى فيما يتخذ المجتمع الدولي خطوات مشتركة نحو تحقيق الهدف المشترك لتزع السلاح، لا تزال كوريا الشمالية تمثل تحديا خطيرا لنظام منع الانتشار النووي. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد في العالم الذي أجرى تجارب نووية في القرن الحادي والعشرين، وهي تواصل، حتى في هذه اللحظة، تعزيز قدراتها النووية وقدراتها في ميدان القذائف التسيارية، في انتهاك واضح لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن.

وما فتئ المجتمع الدولي واضحا ومتسقا في موقفه الذي مفاده أنه لا يمكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتمتع في أي ظرف من الظروف بمركز دولة حائزة للأسلحة النووية وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومرة أخرى نناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التخلي عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية القائمة، بما في ذلك برنامجها لتخصيب اليورانيوم، بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، امتثالا لالتزاماتها الدولية، ومن بينها التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونأمل أن تعود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فورا إلى حوار ذي مغزى بشأن مسألتها النووية مع موقف صادق والتزام نحو إعلانها منطقة لا نووية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على أملي الصادق بأن تخرج هذه الهيئة من حالة الجمود المطولة لتعمل مرة أخرى بوصفها منبرا قيما لاعتماد مبادئ توجيهية وتوصيات ملموسة في ميدان نزع السلاح. وهذه مهمة تتطلب منا جميعا العمل معا بروح التوافق والمسؤولية المشتركة. ونتطلع إلى عقد مناقشات بناءة خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة.

السيد سيلان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن ابدأ بياني بتقدم التهنئة لكم ولأعضاء المكتب الآخرين ورؤساء الأفرقة العاملة على انتخابكم وبأن أتمنى لكم كل النجاح في جهودكم لقيادة هيئة الأمم المتحدة لتزع السلاح في دورتها الموضوعية الجديدة. كما أود أن أشكر السفير دوبنياك ممثل كرواتيا على رئاسته المتفانية للهيئة في الدورة الموضوعية السابقة وعلى دوره في تسهيل تنظيم الدورة الحالية. ووفد بلدي مدرك تماما للمهمة الصعبة التي توليتموها، سيدي الرئيس، وهو لذلك يؤكد مجددا على استعداده للعمل بشكل وثيق معكم ومع المكتب من أجل تحقيق نتائج ناجحة بنهاية الدورة الحالية.

وكما ندرك جميعا إدراكا جيدا، فإن هيئة الأمم المتحدة لتزع السلاح، التي أنشأتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لتزع السلاح، باعتبارها الهيئة التداولية المتخصصة الرئيسية بشأن نزع السلاح، ما فتئت تمر بحالة للجمود لما يقارب ١٦ عاما. ولذلك ينبغي أن يكون هدفنا المشترك إيجاد سبل ووسائل لتمكين الهيئة مرة أخرى من

صياغة مبادئ توافقية ومبادئ توجيهية وتوصيات بشأن نزع السلاح، على نحو ما فعلت لفترة طويلة في الماضي.

وفي كل دورة موضوعية نعجز عن تقديم توصية توافقية إلى الجمعية العامة، تتبدد مصداقية هيئة نزع السلاح وأهميتها في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وعلى مدى الأعوام، أصبح ذلك عائقا في غاية الأهمية أمام المضي قدما بشؤون نزع السلاح. ومع ذلك، وفي مواجهة الظروف الأمنية الحالية – التي تتسم باضطراب الجغرافيا السياسية والتحديات الهائلة من جانب، ولكن أيضا بإتاحة فرص جديدة من الناحية الأخرى، مثل بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة والتقدم الكبير الذي أحرز مؤخرا في المفاوضات النووية مع إيران – وإذ نضع في الاعتبار تزايد الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني والاتجاهات الناشئة في نزع السلاح النووي، فإن على هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في الوقت الحالي استعادة الدور المخصص لها والاضطلاع بولايتها بدون المزيد من التأخير.

ولا شك أن ذلك سيتوقف على مدى تمكننا من التحلي بالمرونة بطريقة جماعية، ولذلك يسرنا أن نرى أننا بعد مشاورات طويلة توصلنا في نهاية المطاف إلى جدول أعمال للدورة الجديدة التي تستمر لثلاث سنوات تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٧٧/٦٩. وسيمكننا البندان المدرجان في جدول الأعمال من التركيز في الدورة الجديدة على نزع السلاح ومنع الانتشار، وأيضا على تدابير بناء الثقة بشأن الأسلحة التقليدية. ونعتقد أن اتخاذ نهج بناء أمر ضروري لتحقيق النجاح. وحينما ننظر إلى حالات الجمود التي تضع عوائق في طريق هيئة نزع السلاح، يمكننا أن ندرك أن المواقف الإعلانية الجامدة للغاية والافتقار إلى المرونة من ضمن الأسباب الرئيسية لحالة الجمود الحالية.

ويتطلب إحراز نتائج ملموسة في هيئة نزع السلاح أن نعالج المسائل التي تقع في صميم جدول أعمال الهيئة، ولذا أود أن أؤكد على رغبة وفد بلدي القوية في الإسهام في تحقيق نتائج توافقية في كلا الفريقين العاملين بشأن الأسلحة النووية ومنع الانتشار وبشأن تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ونحن على استعداد لدعم أي توافق للآراء يمكن أن ينشأ في هذه القاعة.

ومع ذلك، إذا تكررت مشكلة الربط بين الفريقين العاملين مرة أخرى، على نحو ما حصل في الدورة الموضوعية الماضية، لن يكون مجديا كفالة توافق الآراء في إطار فريق عامل واحد. وذلك قد يجعل أعمال هيئة نزع السلاح مجهضة من البداية. ولذلك يؤيد وفد بلدي الفكرة التي مفادها أنه ينبغي التعامل بصورة منفصلة مع جهود كل فريق عامل، نظرا لأنه بغير ذلك لن يحقق أية نتائج بحثنا عن سبل ووسائل النهوض بأعمال الهيئة من خلال التدابير العملية، مثل إدراج بند ثالث في جدول الأعمال.

واليوم يمكننا أن نتكلم عن حالة راهنة جديدة في السلام والأمن الدوليين. ولا يمكننا أن نفهم على نحو كامل تلك الظروف الجديدة بدون إيلاء الاهتمام الواجب لمسألة حالة التعقيد. ومع أن جميع التهديدات الأمنية إلى حد ما غير مترابطة في الوقت الحالي، فإن لكل واحد منها ديناميكيات أساسية مختلفة، ولا يمكن فصل نزع السلاح، بوصفه مسألة أساسية لتوفير الأمن، عن تلك البيئة المعقدة. ولا يقتصر مفهوم توفير الأمن في الوقت الحالي على مجال الدول ودفاعها عن السلام والأمن لشعوبها التي تسعى جاهدة لتحقيقهما. ونشيد بالدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في ذلك الصدد. ونريد تحقيق نزع السلاح من أجل شعوبنا وأجيالنا المقبلة. ونحن ندرك الاهتمام المتزايد بالبعد الإنساني لنزع السلاح النووي. وشاركت تركيا في المؤتمرات الثلاثة التي عقدت حتى الآن بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية.

ومع ذلك، لا يقتصر الأمر على الأسلحة النووية بل يشمل أيضا الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وجميع أنواع الأسلحة

الأخرى التي تحث آثارا إنسانية. ومن سوء الطالع ودواعي الأسف أننا شهدنا ذلك الواقع المظلم في كل هجوم باستخدام الكورين شنته قوات النظام في سوريا. وينبغي ألا نتجاهل تلك الوقائع حينما نتعامل مع المسائل ذات الأهمية الكبرى للسلام العالمي. ولذلك تأمل تركيا أن تحقق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الحوادث الأخيرة، وفي الوقت نفسه أن يضمن مجلس الأمن أن قراريه ذاتي الصلة ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥) سيساعدان على إخضاع المسؤولين عن هذه الهجمات للمساءلة. ومع ذلك، فإن هيئة نزع السلاح، باعتبارها محفلا للمناقشة، تضطلع أيضا بدور في هذا الأمر وينبغي أن تأخذ المسألة بعين الاعتبار في مداولاتها في المستقبل.

وفي أعقاب المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، من شأن إحراز تقدم في هيئة نزع السلاح أن يشكل بادرة تدعو إلى التشجيع لتحقيق الأهداف النهائية لنزع السلاح ومنع الانتشار. ولذلك علينا أن نغتنم فرصة الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الأسبوع الماضي بين إيران وبلدان مجموعة ٥+١ بشأن برنامج إيران النووي، وأن نستخلص الدروس الضرورية لأعمال الهيئة. وتركيا، وهي مناصر قوي للحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية طبقا للمبادئ والقواعد التي تحددها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، دعمت تلك المفاوضات من البداية، وهي تشعر بالسرور في الوقت الحالي إذ ترى احتمال إنشاء إطار سياسي عام وعملي للتوصل إلى اتفاق شامل بشأن المسألة النووية.

ودعمت تركيا بشكل فعال وأسهمت بقدر كبير في الجهود الدبلوماسية المبذولة من عضويتنا غير الدائمة في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، واضطلعنا بدور حاسم في إعلان طهران المشترك الصادر سابقا في عام ٢٠١٠. ونعتبر الدبلوماسية الخيار الوحيد لحل مشكلة برنامج إيران النووي ودعمنا بشكل فعال الأعمال التي يجري إنجازها للتوصل إلى حل سياسي. ونأمل أن يستكمل اتفاق الإطار السياسي الشامل الجديد مع التفاصيل التقنية بحلول حزيران/يونيه وتنفيذ الاتفاق على نحو شامل في الأعوام المقبلة. ونتوقع أن نشهد إحراز نتائج إيجابية من الاتفاق في منطقتنا، تمشيا مع المبدأ العام للأمن غير المنقوص للجميع.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أعرب عن دعمنا الكامل لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب.

السيد فوكاهوري (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تهانيّ لكم، سيدي، على توليكم رئاسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وأيضا لأعضاء المكتب المنتخبين حديثا، وأن أؤكد لكم وللمكتب على دعم وفد بلدي الكامل وتعاونه.

وكانت هيئة نزع السلاح في وقت ما تشتهر بكونها هيئة الأمم المتحدة التداولية الرائدة في مجال نزع السلاح، فيما أُنشئ مؤتمر نزع السلاح في جنيف باعتباره المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح. ومع ذلك، عجزت كلتا الهيئتين عن الوفاء بولايتيهما. وبالرغم من أن هيئة نزع السلاح اعتمدت في الماضي ١٦ وثيقة توافقية بشأن المبادئ التوجيهية والتوصيات، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المعروفة جيدا لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، فإنها ظلت في الوقت الحالي في حالة للجمود لفترة حوالي ١٥ عاما، وفي العام الماضي عجزت مرة أخرى عن التوصل إلى وثيقة توافقية يمكن أن تقودنا نحو المزيد من نزع السلاح. وبالرغم من أن اليابان ستواصل المشاركة بفعالية في الهيئة، ينبغي أن ندرك نحن جميعا الموجودون هنا أن عدم قدرة الهيئة على إحراز نتائج موضوعية أدى إلى التشكيك بشكل جدي في مبرر وجود الهيئة، وينبغي أن نتعاون من أجل إيجاد سبيل لتنشيط أعمالها.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الـ ٧٠ لقصف هيروشيما ونغازاكي بقنبلتين ذريتين، وستبدأ أعمال المؤتمر

الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ٢٧ نيسان/أبريل. وما انفكت اليابان، باعتبارها البلد الوحيد في التاريخ الذي عانى من القصف بالقنابل الذرية في الحرب، ملتزمة بالسعي لبناء عالم خال من الأسلحة النووية، ولذلك نرى أنه سيكون من الأمور المهمة تحقيق نتائج ملموسة في المؤتمر الاستعراضي المقبل.

وليس ثمة أي شك في أنه لا يمكن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية بدون التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النوية. وينبغي أن نتعاون جميعا للنهوض بالتدابير العملية والفعالة الهادفة إلى تحقيق رؤيتنا الطويلة الأمد. وقدمت اليابان، بالترافق مع الدول الأعضاء الأخرى في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ١٩ اقتراحا عمليا إلى أمانة المؤتمر الاستعراضي، بما في ذلك اقتراح شامل مستمد من بيان هيروشيما الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

ونحن نؤمن إيماناً قوياً بأن اقتراحنا يوفر أساساً جيداً للتوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمر الاستعراضي المقبل، ونأمل في الحصول على الدعم من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

يدعو اقتراح مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء إلى اتخاذ إجراءات ملموسة، وهو يغطي مجموعة واسعة من المسائل. وفيما يتعلق بنزع السلاح، تشدد حكومة بلدنا بصورة خاصة على أهمية النقاط الثلاث التالية. أولاً، ينبغي أن تكفل الدول الحائزة للأسلحة النووية شفافية قوتها النووية كأساس لنزع السلاح. كما تسهم الشفافية في بناء الثقة وتحسن بذلك البيئة الأمنية. ثانياً، ينبغي أن تخفض الدول الحائزة للأسلحة النووية جميع أنواع هذه الأسلحة وينبغي أن تبدأ في نهاية المطاف مفاوضات متعددة الأطراف للحد من الأسلحة النووية. ثالثاً، ينبغي أن تتوحد الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها من أجل العمل على إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، استناداً إلى المناقشات التي أجريت حول الآثار الإنسانية للأسلحة النووية.

وبوصف اليابان البلد الوحيد الذي تعرض لقصف نووي في الحرب، فهي تفهم الآثار الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية وعلى دراية بها. وبالتالي، ساهمنا بصورة استباقية في المناقشات بشأن هذه المسألة. وأود أن أكرر التأكيد على أن الفهم الواضح للعواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية يشكل الأساس لجميع جهود نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. لذا، ينبغي أن تكون مناقشة الآثار الإنسانية للأسلحة النووية شاملة ومفتوحة أمام جميع الدول التي تسعى إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية، بحيث يمكن أن يفيد الجانب الإنساني لنزع السلاح كقوة دافعة للجهود التي نبذلها. وفي هذا السياق، أحث جميع زملائي على زيارة هيروشيما وناغازاكي من أجل الخروج بفهم أفضل للعواقب الإنسانية الكارثية للقصف الذري، كما أحثهم على زيارة المعرض الدائم للقصف الذري هنا في الأمم المتحدة. ويحدوني وطيد الأمل في أن يقطع المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار خطوة إلى الأمام نحو عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

لا تزال معالجة الأضرار الهائلة الناجمة عن الأسلحة التقليدية في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي، وهي من المجالات التي توجد فيها الحاجة إلى قيادة الأمم المتحدة. وما فتئت اليابان تدعم قيام الأمم المتحدة بدور أكبر في هذا المجال منذ اقتراحنا إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى تحديين كبيرين سيكون على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مواجهتهما في الأشهر المقبلة.

أولاً، معاهدة تجارة الأسلحة التي دخلت حيز النفاذ في العام الماضي. فمن الأهمية للغاية بمكان ضمان التنفيذ الفعال

للمعاهدة والاعتراف بها عالمياً. ونود أن نشجع جميع الدول الأعضاء على أن تصبح أطرافاً في المعاهدة. وباعتبار اليابان من الواضعين الأصليين لقرار الجمعية العامة ٨٩/٦١، الذي استهل عملية معاهدة تجارة الأسلحة، فإنها ستواصل العمل بجد مع الدول الأعضاء الأخرى والمجتمع المدني لتحقيق التنفيذ الفعال للمعاهدة.

ثانياً، سيكون اجتماع الخبراء الحكوميين المفتوح العضوية في عام ٢٠١٥ في إطار برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه فرصة هامة للنهوض بجهود الأمم المتحدة لمعالجة المشكلة المستمرة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. واستناداً إلى توصيات الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، فنحن ننتظر مناقشة التطورات الأخيرة في التكنولوجيات وفعالية النظم الوطنية للوسم وحفظ السجلات والتعقب، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات من أجل تنفيذ برنامج العمل والاتفاقية الجمركية بشأن العبور الدولي للبضائع. وتشيد اليابان بالسفير لوبان، الرئيس المعين للاجتماع المفتوح العضوية، على الطريقة الشفافة والفعالة التي يدير بها الأعمال التحضيرية للمؤتمر المقرر عقده في حزيران/يونيه. وستواصل اليابان العمل بنشاط من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة في الاجتماع المفتوح العضوية.

على الرغم من عدم إحراز تقدم في إطار آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، لا يزال هناك أمل. وعلى سبيل المثال، في الأسبوع الماضي في جنيف، أنجز فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى عمله الفني، وهو الفريق المنشأ بموجب قرار اتخذته الجمعية العامة في عام ٢٠١٢ (٥٣/٦٧). وإنني على ثقة بأن العمل مكّن الخبراء من المشاركة في مناقشات موضوعية بشأن مختلف جوانب معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل، وبالتالي توفير معالم يمكن أن تساعد في توجيه المفاوضات المقبلة بشأن معاهدة من هذا القبيل.

ولكي يكون لذلك أثر إيجابي على آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الخبراء الحكوميين المذكور آنفاً، فقد حان الوقت الآن للنظر في كيفية تنشيط هيئة نزع السلاح ليتسنى لها إعداد مبادئ توجيهية وتوصيات مفيدة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وفقاً لأحكام ولايتها الأصلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل اليابان تقديم كل ما يمكنها من دعم إلى الرئيس والمساهمة في إجراء مداولات مثمرة في هذه الهيئة الهامة.

السيد الجويلي (مصر): بما أننا في جلسة المناقشة العامة، أود مرة أخرى أن أتوجّه إليكم، سيدي، بخالص التهنئة على تولّيكم رئاسة هذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، كما أودّ أن أعبّر عن خالص التقدير لسلفكم فلاديمير دروبنياك، سفير كرواتيا، على جهوده في رئاسة الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٤ لهيئة نزع السلاح. وبالمثل، أود أن أتوجّه بالتهنئة إلى أعضاء المكتب ورئيسي الفريقين العاملين. وأود، سيدي الرئيس، أن أؤكد لكم دعمنا ومساندتنا الكاملة لأعمالكم.

وأودّ أيضاً أن أضمّ صوت وفد بلادي إلى البيانات الجماعية التي ألقيت أو ستُلقى باسم حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية والمجموعة العربية.

(تكلم بالإنكليزية)

إن هذا العام له أهمية خاصة بالنسبة لهيئة نزع السلاح، فيما تبدأ دورة جديدة. زيتطلب النجاح توافقاً في الآراء بشأن المسائل التي نوقشت من قبل الفريقين العاملين، أي التوصيات من أجل تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم

انتشار الأسلحة النووية والتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. والتوصل إلى وثيقة ختامية موضوعية بتوافق الآراء أمر ذو أهمية قصوى إذا أردنا الحفاظ على أهمية هيئة نزع السلاح بالنسبة لآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، ولا سيما بالنظر إلى الفشل المتعاقب في اعتماد وثيقة ختامية منذ عام ١٩٩٩ في الدورات الماضية للهيئة. وفي هذا الصدد، نحث بشكل خاص الدول الحائزة للأسلحة النووية ومصدّري الأسلحة الرئيسيين، كل في مجاله المشمول بالفريقين العاملين الأول والثاني، على إبداء الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى نتيجة موضوعية بشأن المسألتين الهامتين المعروضتين علينا في جدول أعمال هيئة نزع السلاح من أجل تحقيق إمكانات الهيئة في تعزيز قضية نزع السلاح.

وتتيح لنا الطريقة التي تم التوصل بها إلى جدول الأعمال في هذا الصباح فرصة لزيادة صقل المسائل فيما نتابع عملنا خلال السنوات الثلاث للدورة من أجل تيسير أعمالنا في التوصل إلى توصيات موضوعية بشأن الموضوعين المدرجين في جدول أعمالنا. ونشكركم، سيدي، على الطريقة التي وضعتم بها الأمور في إطار مرجعي لقرار الجمعية العامة ٧٧/٦٩ ذي الصلة، والذي ينبغي أن يوجه عملنا حتى نتمكن من صقل عملنا أكثر والتوصل إلى توصيات محددة وملموسة، لا سيما بشأن نزع السلاح النووي، الذي لا يزال يمثل الأولوية للمجتمع الدولي، وفقاً للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وبالتركيز بصفة خاصة على جدول أعمال الفريق العامل الأول، نعتقد أن نقطة البداية في هذا الصدد ينبغي أن تكون تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٨/٦٧ المتعلق بمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ولا يزال القرار يرسم خريطة طريق نحو القضاء التام على الأسلحة النووية، وينبغي أن تكون هيئة نزع السلاح على استعداد للإسهام بدورها في المداولات بشأن تنفيذ خريطة الطريق تلك، ولا سيما فيما يتعلق بعناصر اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، تحظر امتلاك هذه الأسلحة واستحداثها وإنتاجها وحيازتها وتجربتها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تدميرها بالكامل.

وفي هذا الصدد، ترحب مصر باستمرار الزخم في إحياء المناقشة الدولية بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية وعدم توافق استخدامها مع القانون الدولي الإنساني. ونؤيد الدعوات المتكررة – في المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية – إلى وضع صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية. وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة عن تفادي أي إمكانية لحدوث كارثة قد تتسبب بها هذه الأسلحة.

وفي هذا الصدد، فإن إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يمثّل خطوة لا غنى عنها لتحقيق نزع السلاح النووي العام والشامل. ويضيف الإسراع بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية مزيدا من الزخم إلى الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية على نطاق أوسع. وقد سلّم المجتمع الدولي بالحاجة الملحّة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط على وجه الخصوص. لكن وبالرغم من النداءات المتكررة، والتأييد العالمي الساحق لإنشاء هذه المنطقة، لم ينفّذ بعد قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، علما بأنه جزء أساسي لا يتجزأ من مجموعة المقررات المتخذة دون تصويت، والتي سمحت بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥. بيد أن القرار يظل ساريا إلى أن تتحقق أهدافه، وبالتالي، ينبغي أن ينفّذ دون مزيد من التأخير.

وتتيح هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح فرصة حسنة التوقيت لتأكيد التزام المجتمع الدولي مجددا بإعادة العملية

مرة أخرى إلى مسارها الصحيح. فهي توفر لنا منتدى ملائما للتفكير في كيفية الخروج من المأزق الحالي واستعادة مصداقية وأهمية عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، إن لم تكن المعاهدة نفسها. وقد كان عقد جلسات الهيئة هذا العام في الوقت المناسب على وجه الخصوص قبل بضعة أسابيع من مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥.

وتكتسي مداولات الفريق العامل الثاني التابع للهيئة بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية أهمية متزايدة أيضا. وإذ تسهم في المناقشة بشأن تدابير بناء الثقة، تساعد الهيئة أيضا في تناول مجالات الاهتمام المتعلقة بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك المسألة الواضحة المتمثلة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد دعونا باستمرار إلى العناصر التالية باعتبارها عناصر تشكّل جزءا لا يتجزأ من أية تدابير ممكنة لبناء الثقة.

أولا، يجب وضع الإفراط في تزايد مخزونات الأسلحة التقليدية في أيدي المنتجين والمصدّرين الرئيسيين للأسلحة تحت الرقابة الدولية، لأن إنتاج وتكديس هذه الأسلحة أكثر من أي وقت مضى في التاريخ يجعل العالم أقل أمنا، الأمر الذي يؤدي إلى تقويض الثقة. ويجب أن تتصدى الهيئة لهذه المسألة في دورتها الحالية، وفي دورة الثلاث سنوات أيضا.

ومن الأهمية بمكان أيضا المساءلة الدولية المتبادلة بوصفها الضمان الوحيد لتفادي احتمال إساءة استغلال الاختلال القائم بين منتجي الأسلحة الرئيسيين وبقية دول العالم.

ثالثا، يجب التصدي للمخاطر التي طال أمدها التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فليس هناك تهديد أكبر للسلام والاستقرار وللقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة نفسها من جريمة العدوان والاحتلال الأجنبي التي تُستخدم فيها ترسانات الأسلحة بقصد تهديد الشعوب وإخضاعها وحرمانها من حقوقها الإنسانية الأساسية. وبوضعها تدابير بناء الثقة من هذا القبيل، إنما تساعد الهيئة في صقل المعنى التقليدي للمصطلح نفسه، وتسهم بالتالي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار من حيث المفهوم.

ومصر على استعداد للإسهام بصورة بناءة في مداولات الهيئة لضمان التوازن في نتائج الفريقين العاملين – أي أن تكون نتيجة تعبر عن مصالح جميع الدول. ونحن على ثقة في قدرتكم، سيدي الرئيس، على توجيه المناقشات نحو تحقيق النجاح في هذه الدورة، بل في دورة الثلاث سنوات برمتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في التبادل العام للآراء اليوم.

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكّر الوفود بأن عدد البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد يقتصر على بيانين فقط لجميع الوفود وبشأن أي بند كان وفي جميع الجلسات. وينبغي ألا يتجاوز وقت البيان الأول عشر دقائق، والثاني خمس دقائق فقط.

السيد آن ميونغ هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرد على البيان الذي أدلى به ممثل كوريا الجنوبية.

كما أشار ممثل كوريا الجنوبية، فإن حيازتنا للأسلحة النووية هي بغرض الردع النووي، ويجب أن نواصل اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز تدابير الردع هذه. ونحن لم نطور الأسلحة النووية لمجرد رغبتنا في حيازتها، ولكن لأن ظرفا خارجيا أرغم بلدي، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على حيازتها. ولا يزال ذلك الظرف الخارجي يتمثل في السياسة العدائية للولايات المتحدة تجاه بلدي. وتود الولايات المتحدة تدمير بلدي ومُثُله العليا ونظمه بواسطة التهديدات النووية. وفي سبيل التصدي لذلك، فقد اضطررنا إلى حيازة الأسلحة النووية.

وما دامت السياسة العدائية للولايات المتحدة مستمرة، كما تجلت في الآونة الأخيرة بالإعلان الصريح للرئيس أوباما عن ضرروة الإطاحة بالنظام في كوريا الشمالية، فلن يسعنا التخلي عن الأسلحة النووية. فالغرض من أسلحتنا النووية هذه هو حماية الأمة الكورية وشبه الجزيرة الكورية، فضلا عن الدفاع عن السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

ويتكلم ممثل كوريا الجنوبية الآن عن المشكلة النووية، ولكن في الوقت ذاته، تواصل كوريا الجنوبية والولايات المتحدة إجراء مناورات عسكرية على نطاق واسع و لم يسبق لها مثيل من حيث نطاقها وطابعها. وأود أن أشير بوضوح تام إلى أننا اضطررنا لحيازة الأسلحة النووية في مواجهة السياسة العدائية للولايات المتحدة، لما فيه خير أمتنا.

وليس ثمة ما يدعو حكومة كوريا الجنوبية إلى الشعور بعدم الارتياح إزاء قدرتنا على الردع النووي إلا إذا كانت تلتزم بسياسة الولايات المتحدة العدائية بطريقة مهينة.

وسأتوسع في موقفنا من خلال بياننا في المناقشة العامة غداً.

السيد ليم سانغ بيوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر على أخذ الكلمة في هذا الوقت المتأخر، غير أنه يتعين علي الرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأود أن أمارس حقي في الرد.

كما تعلم هيئة نزع السلاح، وفي إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فإن كوريا الشمالية ملزمة بالتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة، بما في ذلك برنامجها لتخصيب اليورانيوم، بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. ويجب على كوريا الشمالية أن تدرك تماماً أنها لن تستطيع الحصول على أي شيء عن طريق تطوير برنامجها النووي واستمرار أعمالها الاستفزازية.

وقد أشار ممثل كوريا الشمالية إلى مناوراتنا العسكرية المشتركة، ولكنني أود أن أوضح أن المناورات المشتركة لجمهورية كوريا والولايات المتحدة ما فتئت تجرى سنوياً على مدى عدة عقود للتصدي للتهديد العسكري الواضح والقائم لكوريا الشمالية وهي ذات طبيعة دفاعية صرفة. أجريت هذه التدريبات بطريقة شفافة، مع إخطار مسبق يقدّم إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفي إطار مراقبة لجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة.

واصلت كوريا الشمالية انتهاك قرارات مجلس الأمن بإجراء ثلاث تجارب النووية، أربعة اختبارات لقذائف تسيارية بعيدة المدى، فضلاً عن إطلاق العديد من القذائف التسيارية القصيرة والمتوسطة المدى. ويبيّن إغراق سفينة بحرية جمهورية كوريا، تشيونان، وشن هجوم بالمدفعية على جزيرة يونبيونغ من قبل كوريا الشمالية في عام ٢٠١٠ أيضاً وجود تهديد عسكري متواصل وواضح من الشمال.

والحقائق تتحدث عن نفسها. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تثر التوتر في المنطقة وحسب، ولكنها أيضاً صعّدت من حدّته.

السيد آن ميونغ هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): اعذروني لأني أطلب منكم، سيدي الرئيس، الكلمة مرة ثانية. فلدي الكثير لأقوله رداً على ممثل كوريا الجنوبية. وسوف يستغرق الأمر يوماً أو يومين لأقول كل ما لدي، ولكننا لسنا هنا في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة من أجل هذا الغرض.

أعتقد أن لدى ممثل كوريا الجنوبية بعض الأفكار الخاطئة عن سبيل المضي قدماً. ويبدو أنه يحاول تغيير طبيعة عملنا في هيئة نزع السلاح. لا أريد أن أخوض في التفاصيل أو انخرط في شروح طويلة لممثل كوريا الجنوبية، ولكني أود أن أقول إن بياناته ليست مقبولة ولا يمكن أن تنطلي علينا.

السيد ليم سانغ بيوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر لأخذ الكلمة مرة أخرى. أود فقط أن أشير إلى أمر واحد. إذا اتخذت كوريا الشمالية قراراً استراتيجياً بالتخلي عن برنامجها النووي، فنحن مستعدون للتعاون مع المجتمع الدولي لمساعدة كوريا الشمالية بشكل كامل على المشاركة في الاقتصاد العالمي والتطور السلمي. ويحدونا الأمل في أن تتحرّك كوريا الشمالية في هذا الاتجاه.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠